جامعة االيرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

رسالة ماجستير بعنوان

أثر التسهيلات الائتمانية على البطالة:

دراسة تطبيقية للدول العربية غير المصدرة للنفط للفترة من عام (2017 – 2000)

The Impact of Credit Facilities on Unemployment:

Applied Study for Non- Oil Exporting Arab Countries for the Period

(2000-2017)

" مقدم كمتطلب جزئي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد"

إعداد الطالبة :

نوال زياد الصخني

(2016310005)

بإشراف :

الدكتور نوح الشياب

الفصل الدراس الثاني 2019

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

أثر التسهيلات الائتمانية على البطالة:

دراسة تطبيقية للدول العربية غير المصدرة للنفط للفترة من عام (2000-2017)

The Impact of Credit Facilities on Unemployment:

Applied:Study for Non-Oil Exporting Arab Countries for the Period

(2017-2000)

إعداد الطالبة :

نوال زياد الصخني

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في كلية الاقتصاد والعلوم الادراية في تخصص الاقتصاد في جامعة اليرموك، اربد، الاردن.

وافق عليها:

د. نوح علي الشياب .....مشرفا رئيسا

دكتور في الاقتصاد. جامعة اليرموك

أ.د حسن محمد النادر .....عضو

أستاذ في الاقتصاد. جامعة اليرموك

أ.د ابراهيم محمد البطاينه .....عضو

أستاذ في الاقتصاد جامعة آل البيت

تاريخ

29-4-2019

الآية

بسم الله الرحمن الرحيم

(فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا)

صدق الله العظيم.

(سورة طه الآية 114)

عن أبي هريره رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

(من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة)

رواه مسلم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

الى من كلله الله بالهيبة والوقار ... الى من علمني العطاء بدون انتظار.. الى من أحمل اسمه بكل افتخار ... الى من كلت انامله ليقدم لنا لحظة سعادة ... الى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم ...أرجو من الله ان يمد في عمرك ونراك على خير و لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد والى الأبد ....إلى القلب الكبير ...(والدي العزيز)

الى من اسقتني الحب والحنان ...الى رمز الحب وبلسم الشفاء .... الى القلب الناصع بالبياض ... الى ملاكي في الحياة ... الى معنى الحب والى معنى الحنان ... الى سمة الحياة وسر الوجود ... الى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي الى اغلى الحبايب ... (أمي الحبيبة)

الى الروح التي سكنت روحي ...الى رفيق دربي في هذه الحياة... الى صاحب القلب الطيب والنوايا الصادقة ... الى من رافقني مشواري خطوة بخطوة وما يزال يرافقني حتى الآن... الى الذي رسم بأخلاقه كلماتي ... الى من أرى التفاؤل بعينه والسعادة في ضحكته ..... (خطيبي الحبيب)

الى جدتي الغالية على قلبي ، إلى إخواني وأخواتي الأعزاء على قلبي جميعا....

الى جميع افراد عائلتي ، وعائلة خطيبي، واصدقائي، إلى كل من مد لي يد العون ولو بكلمة شجعتني على الاستمرار، او دعا لي دعوة في ظهر الغيب.....

الى الذين بذلو كل الجهد والعطاء لكي نصل الى هذا المستوى العلمي مع جزيل الشكل والتقدير لأساتذتي الكرام ...

اليكم .....

جميعا أهديكم ثمرة هذا العمل المتواضع

وأسأل الله ان يجعله في ميزان حسناتي

نوال زياد الصخني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر و التقدير

الحمد لله رب العالمين الذي يسر لي أمري وأعانني على اتمام هذه الرسالة ، وبعد أنهاء هذا العمل لا يسعني إلا ان أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى صاحب القلب الطيّب .... إلى صاحب النفس الأبيّة .... إلى صاحب الابتسامة الفريدة .... الى أستاذي الفاضل وقدوتي " الدكتور نوح الشياب " على وقته الثمين، الذي تفضل مشكورا بالإشراف الكامل على هذه الرسالة ولتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن، والتي ساهمت بشكل كبير في انجاز هذه الرسالة، فلك مني كل الشكر .

ولا يسعني الا ان اتقدم بجزيل الشكر و العرفان الى الاستاذ الدكتور حسن النادر والاستاذ الدكتور ابراهيم البطاينه على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة و تحمل أعباء قراءتها و تصويبها بما يضمن إثرائها و إظهارها بالشكل العلمي اللائق.

كما أتقدم بالشكر الخاص الى التي وقفت بجانبي بكل خطوة في طريقي ..... الغالية على قلبي (أم يزن) .

نوال زياد الصخني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
قرار لجنة المناقشة	أ
الأية القرانية	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
قائمة المحتويات	ه
قائمة الجداول و الاشكال و الملاحق	ز
الملخص باللغة العربية	ح
الفصل الاول: الإطار العام للدراسة	1
1.1 المقدمة	2
1.2 مشكلة الدراسة	2
1.3 اهداف الدراسة	3
1.4 اهمية الدراسة	3
1.5 فرضيات الدراسة	4
1.6 منهجية الدراسة	5
1.7 مصادر المعلومات	5
1.8 تسلسل الدراسة	6
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	7
2.1 البطالة	7
2.1.1 مفهوم البطالة	8
2.1.2 انواع البطالة	8
2.1.3 البطالة في الفكر الاقتصادي	11
2.1.4 البطالة تحديات وحلول	13
2.2 التسهيلات الائتمانية	14
2.2.1 تعريف الائتمان وانواعه	14
2.2.2 أنواع التسهيلات الائتمانية	15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.3 العلاقة بين التسهيلات الائتمانية و البطالة	20
2.4 الدراسات السابقة	22
الفصل الثالث:	31
3.1 أهم الؤشرات الاقتصادية الكلية في الدول عينة الدراسة	
3.1.1 معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي	31
3.1. 2 متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وفقا لتعادل القوة الشرائية	33
3.1. 3 معدل النمو السكاني	35
3.1. 4 معدل التضخم	36
3.1.5 معدل البطالة	37
3.1.6 الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	39
الفصل الرابع: التحليل القياسي	41
4.1 نموذج الدراسة	41
4.2 متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	43
4.3 الاساليب القياسية	44
4.4 الاحصاء الوصفي	50
4.5 اختبار جذر الوحدة	51
4.6 تقدير النموذج	53
الفصل الخامس: النتائج و التوصيات	60
5.1 النتائج	60
5.2 التوصيات	63
قائمة المراجع	64
المراجع العربية	64
المراجع الاجنبية	68
المواقع الإلكترونية	72
الملخص باللغة الانجليزية	73

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول و الاشكال و الملاحق

الموضوع		رقم الصفحة
قائمة الجداول		
رقم الجدول		
4-1	نتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	50
4-2	نتائج اختبار (LLC) لإستقرار البيانات	52
4-3	نتائج تقدير المعادلة رقم (2)	54
4-4	Cross Section Fixed Effect	56
4-5	نتائج تقدير المعادلة رقم (1)	59
قائمة الاشكال		
رقم الشكل		
3-1	معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي في الدول عينة الدراسة	32
3-2	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الدول عينة الدراسة	34
3-3	معدل النمو السكاني في الدول عينة الدراسة	36
3-4	معدل التضخم في الدول عينة الدراسة	37
3-5	معدل البطالة في الدول عينة الدراسة	38
3-6	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الدول عينة الدراسة	40
قائمة الملاحق		
رقم الملحق		
1-1	بيانات متغيرات الدراسة	75

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

الصخني، نوال. " اثر التسهيلات الائتمانية على البطالة في الدول العربية غير المصدرة للنفط للفترة من عام "2000-2017 رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، 2019.

إشراف : الدكتور نوح علي الشياب

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص على البطالة في الدول العربية غير المصدرة للنفط خلال الفترة الزمنية (2000- 2017) من خلال توظيف بيانات كل من الاردن ولبنان ومصر وتونس والمغرب. ولتحقيق هدف الدراسة تم في البداية بيان ما جاءت به النظرية الاقتصادية حول دور التسهيلات الائتمانية في تحفيز النمو الإقتصادي والحد من معدلات البطالة، وتم أيضاً وصف متغيرات الدراسة وتطورها خلال فترة الدراسة. وفيما يتعلق بالجانب القياسي فقد اعتمدت الدراسة على إستخدام اسلوب تحليل حزم البيانات (Panel Data Analysis) وذلك بإستخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Square (OLS)، حيث تم في البداية اجراء الاختبارات التشخيصية القياسية لضمان تقدير النموذج بطريقة دقيقة وغير منحازة، وبينت نتائج الإختبارات ان نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model)هو الأكثر ملائمة لتقدير نموذج الدراسة.وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية مهمه احصائياً بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ومعدلات البطالة وان هناك علاقة عكسية مهمه احصائياً بين النمو في الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات البطالة في الدول عينة الدراسة. كما بينت الدراسة على أنه وبالرغم من وجود علاقة عكسية مهمه احصائيا بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ومعدلات البطالة الا أن هذا التأثير يبقى ضئيلا، بمعنى أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص تساهم بشكل بسيط جدا في خلق فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة. كما وأكدت نتائج الدراسة أيضا إن زيادة اجمالي رأس المال الثابت في الدول عينة الدراسة من أهم العوامل التي تساهم في تخفيض معدلات البطالة.وأوصت الدراسة بضرورة تركيز متخذي القرار في الدول عينة الدراسة على زيادة حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من خلال تبسيط إجراءات منح التسهيلات وتخفيض اسعار الفائدة.

الكلمات المفتاحية :البطالة، التسهيلات الائتمانية، تحليل حزم البيانات (Panel Data Analysis)، نموذج الاثر الثابت.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الاول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

سعت إقتصاديات دول العالم المتقدمة والنامية منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي إلى تحقيق معدلات نمو إقتصادي مستدامة باعتبار أن النمو في الناتج القومي هو الرافعة الأساسية لكل القطاعات والمؤشرات الأقتصادية الأخرى، والضامن الأساسي لحل المشكلات الأقتصادية الإجتماعية التي تُعاني منها الدول وخاصة النامية منها. حيث أكدت العديد من الدراسات والتقارير الدولية أن نتائج النمو الاقتصادي لا تنعكس بالضرورة إيجاباً على كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى، وأن النمو الاقتصادي ليس بالضرورة هو الضامن لحل مشكلات البطالة والفقر وعدالة توزيع الدخل التي تُعاني الدول النامية منها بشكل كبير Kreishan, (2011)

ولذلك أصبحت اقتصاديات العالم تركز في السنوات الأخيرة على تحقيق نمو اقتصادي شامل وتحقيق حلول مباشرة للمشاكل الإقتصادية والإجتماعية وخاصة مشكلة البطالة والفقر، الأمر الذي ركزت عليه أهم أهداف التنمية المستدامة العالمية 2030 والتي تنص على توفير العمل اللائق للجميع لتعزيز تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية الشاملة (تقرير أهداف التنمية المستدامة، 2017). وبالرغم من انخفاض البطالة العالمية من 6.1% عام 2010 إلى 5.7% عام 2016، إلا أن مستويات البطالة العالمية لفئة الشباب بقيت مرتفعة ووصلت إلى 13.1% عام 2016 و ستبقى عند هذا المستوى حسب تقديرات منظمة العمل الدولية لعام 2017. وتعتبر الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخاصة الدول غير المصدرة للنفط من أكثر مناطق العالم التي تُعاني من مشكلة البطالة، حيث تحتل الدول العربية المرتبة الأولى عالمياً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مستويات البطالة لدى فئة الشباب والتي بلغت عام 2017 (%29.7) (*World Employment and Social Outlook 2017: Trends for Youth*)

لذلك تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على التسهيلات الإئتمانية باعتبارها واحده من أهم العوامل التي تؤثر على تحفيز الاستثمار وبالتالي خلق فرص عمل وتخفيف مستويات البطالة. حيث تسعى هذه الدراسة إلى بيان أثر التسهيلات الإئتمانية على البطالة في بعض الدول العربية غير المصدرة خلال الفترة من (2000-2017)، وبالتحديد بدراسة العلاقة في كل الأردن، لبنان، مصر، تونس، والمغرب باستخدام تحليل البيانات المجمعة (Panel Data Analysis).

1. 2 مشكلة الدراسة

تعد مشكلة البطالة أحد أبرز التحديات الرئيسية التي تواجه اقتصاديات الدول النامية وخاصة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث سجلت هذه الدول أعلى معدلات بطالة للشباب على المستوى العالمي (المعدل العالمي لبطالة الشباب، 2016). ولذلك تكمن مشكلة الدراسة في تحليل واقع البطالة في بعض الدول العربية غير المصدرة للنفط والبحث عن الوسائل والأليات التي تؤدي إلى الحد من مشكلة البطالة وبيان أثر التسهيلات الائتمانية ودورها في عملية خلق فرص العمل والتقليل من مستويات البطالة. وبناءً على ذلك تسعى هذه الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما هو واقع البطالة في الدول عينة الدراسة؟
٢. ما هو واقع التسهيلات الائتمانية في الدول عينة الدراسة؟
٣. ما مدى أثر التسهيلات الائتمانية على البطالة في الدول العربية غير المصدرة للنفط خلال الفترة الزمنية من عام 2000 لغاية عام 2017 ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. 3 اهداف الدراسة

تلعب التسهيلات الائتمانية بشكل عام دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي من خلال توفير الأموال ومنحها إلى قنوات الاستثمار. أي أن الائتمان المصرفي يقوم على توفير إحتياجات الأنشطة الاقتصادية من السيولة الداخلية والخارجية، ويقوم أيضاً على تمويل التجارة الدولية سواء بالنسبة للاستيراد او التصدير، ويساهم أيضاً بزيادة الاستثمارات التي تؤدي جميعها إلى خلق فرص عمل وزيادة الطلب على العمالة، المساهمة في التقليل من معدلات الفقر والبطالة، تحسين مستوى المعيشة، وتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة (حلحال وأيت، 2016)

و عليه تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

١. تعريف البطالة من الناحية النظرية وأهم محدداتها وسبل التخفيف منها.
٢. التعريف من الناحية النظرية بالتسهيلات الائتمانية ودورها الاقتصادي بشكل عام وبيان علاقتها بخلق فرص العمل.
٣. بيان واقع البطالة وواقع التسهيلات الائتمانية في الدول العربية غير المصدرة للنفط.
٤. بيان أثر التسهيلات الائتمانية على البطالة في الدول العربية غير المصدرة للنفط باستخدام تحليل حزم البيانات (Panel Data Analysis) خلال الفترة الزمنية من عام 2000 إلى عام 2017 ومقارنتها مع بعضها.
٥. تقديم توصيات إلى مُتخذي القرار بناء على نتائج الدراسة.

1.4 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تناولها لموضوع حيوي وهام سعياً للبحث عن حلول لمشكلة البطالة التي يُعاني منها الشباب العربي. حيث تعتبر المصارف في الوقت الحاضر العصب الحساس للحياة الاقتصادية فبغير العمليات المصرفية لا يمكن أن تستمر المؤسسات في القيام بأنشطتها وذلك لما للجهاز المصرفي من أهمية كبيرة في تسيير أعمال المؤسسات داخل البلاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخارجها. ومن أبرز الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي هي منح الأموال الفائضة لديه على شكل تسهيلات ائتمانية للمستثمرين لتمكينهم من إقامة المشاريع الاستثمارية التي بدورها تؤدي إلى خلق فرص عمل تؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، التقليل من معدلات البطالة وتؤدي إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي (ربحية، 2014). وتكمن أهمية هذه الدراسة أيضاً بانها تتطرق إلى تجارب عدد من الدول العربية المتشابهة في الكثير من الظروف الاقتصادية وتقوم بتحليل ومقارنة أثر ودور التسهيلات الائتمانية في هذه الدول على البطالة، وذلك بهدف تقديم التوصيات إلى مراكز صنع القرارات للحد من مشكلة البطالة.

1.5 فرضيات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى أختبار الفرضية الرئيسة التالية :

هناك تأثير إيجابي للتسهيلات الائتمانية على معدلات البطالة

كما تسعى أيضاً الى إختبار الفرضيات الفرعية التي تربط أثر التسهيلات الائتمانية على معدلات البطالة في الدول العربية غير المصدرة للنفط وذلك على النحو الأتي:

- هنالك أثر إيجابي للنمو في الناتج المحلي على معدلات البطالة ذو دلالة إحصائية .
- هنالك أثر ايجابي للائتمان الممنوح للقطاع الخاص على معدلات البطالة. ذو دلالة إحصائية.
- هناك أثر إيجابي للنمو في إجمالي رأس المال الثابت على معدلات البطالة. ذو دلالة إحصائية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. 6 منهجية الدراسة

تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والقياسي من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها. حيث تم في الجانب الوصفي ابراز وتحديد العلاقة من الجانب النظري بين التسهيلات الائتمانية ومتغيرات الدراسة الأخرى من ناحية والبطالة كمتغير تابع من ناحية أخرى. كما تم أيضاً وصف بيانات متغيرات الدراسة وتطورها خلال فترة الدراسة واختبار الخصائص الإحصائية لها ومقارنتها بين الدول عينة الدراسة. أما من الناحية القياسية تم تقدير أثر التسهيلات الائتمانية على البطالة خلال الفترة (2000 -2017) في كل من الاردن ولبنان ومصر وتونس والمغرب، وذلك بعد اختبار الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة لضمان الحصول على التقدير الأمثل للعلاقة. هذا وقد تم اختيار الدول أعلاه كونها متشابهها من حيث ارتفاع معدلات البطالة وكونها دول عربية غير المصدرة للنفط.

1.7 مصادر المعلومات

تعتمد هذه الدراسة على الكتب والمقالات والأبحاث الأجنبية والعربية التي تناولت موضوع التسهيلات الائتمانية وأثرها على البطالة، وقاعدة بيانات البنك الدولي، والبنوك المركزية، وقواعد البيانات الوطنية للدول قيد الدراسة للحصول على بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة (2000-2017).

1.8 تسلسل الدراسة

تم تناول موضوع الدراسة في خمسة فصول متتالية ، تم في الفصل الأول بيان الإطار العام للدراسة، ثم تم في الفصل الثاني التطرق إلى الإطار النظري والدراسات السابقة. في حين سيتضمن الفصل الثالث واقع البطالة والتسهيلات الائتمانية في الدول العربية غير المصدرة للنفط . كما تم في الفصل الرابع عرض متغيرات الدراسة بشكل وصفي وتفصيلي وإجراء التحليل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القياسي لاستقصاء أثر التسهيلات الائتمانية على البطالة خلال فترة الدراسة. أما الفصل الخامس سيتضمن عرض النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يُعتبر موضوع التسهيلات الائتمانية من المواضيع التي أزداد الأهتمام الدولي والمحلي بها باعتبارها واحدة من أهم أدوات القطاع المصرفي التي تُساهم في تحقيق التطور المالي وبالتالي المساهمة في تحقيق النمو الإقتصادي. فالمصارف التجارية تلعب دوراً محورياً في توفير الإستثمارات وتامين رؤوس الأموال للقطاعات والنشاطات الإقتصادية المختلفة والتي تساهم بدورها في تحفيز الإقتصاد وتحقيق النمو الشامل الذي يضمن خلق فرص عمل والحد من مشكلة البطالة .

ولبيان الدور المحوري الذي تلعبه التسهيلات الائتمانية في خلق فرص عمل، تم في هذا الفصل اولا توضيح مفهوم البطالة وأنواعها ومن ثم تم تعريف التسهيلات الائتمانية وأدوات قياسها ودورها الإقتصادي الهام وخاصة العلاقة بينها وبين البطالة، وأخيراً تم أستعراض نتائج أهم الدراسات التي تناولت موضوع التسهيلات الائتمانية والبطالة .

2.1 البطالة

تُعد مشكلة البطالة أحد أبرز التحديات الرئيسية التي تواجه دول العالم باختلاف مستوياتها ومستويات التقدم في أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. حيث أن الزيادة المستمرة في معدلات البطالة تؤدي إلى عدم الاستغلال الأمثل للموارد البشرية وظهور بعض المشاكل الإجتماعية، كارتفاع معدلات الجريمة وإنتشار المخدرات وأرتفاع حالات الأمراض النفسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى أرتفاع معدلات البطالة هي: الزيادة في معدلات النمو السكاني والتغييرات الديموغرافية، عدم قدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرص عمل كافية تستوعب حجم العمالة المتوفرة في السوق، هذا بالإضافة إلى عدم نجاح الدولة في وضع خطط إقتصادية وإستثمارية قادرة على تحفيز الأقتصاد الوطني وتحقيق معدلات نمو اقتصادي يضمن خلق فرص عمل جديده. فعدم وجود التخطيط الأقتصادي المنهج وعدم توفر إستراتيجية للتعليم المدرسي والعالي تضمن تزويد سوق العمل بالمهارات التي يحتاجها بما يتوافق مع التطور التكنولوجي والرقمي الذي يحدث بالعالم، ارتفاع أعداد خريجي الجامعات، إنتشار الحروب والأزمات، وعدم الاستقرار السياسي كلها عوامل تساهم في ارتفاع معدلات البطالة (Alrabba, 2017).

2.1.1 مفهوم البطالة (Unemployment)

عرفت منظمة العمل الدولة البطالة على أنها الحالة التي تشمل الأشخاص الذين هم في سن العمل والقادرين عليه والباحثين عنه ولا يجدونه. حيث يقاس معدل البطالة بالنسبة المئوية للأشخاص الذين لا يعملون (المتعطلون) إلى أجمالي قوة العمل. كما تعرف أيضاً أنها " اختلال التوازن بين جانبي الطلب على العمل من ناحية و العرض على العمل من ناحية اخرى" (محمد، 2012) .

2.1.2 أنواع البطالة

تُعتبر البطالة واحدة من أهم المشاكل التي يحاول السياسيون ومتخذي القرار إيجاد حلول لها وحظيت مشكلة البطالة باهتمام عالي من قِبل الباحثين والمحللين الإقتصادين والإجتماعين، حيث تم تفصيل وتحديد أنواع البطالة وأسبابها بشكل مسهب. واتفق معظم الباحثين تقريباً على تقسيم البطالة إلى الأنواع التالية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-البطالة السافرة (Open Unemployment): وهي البطالة المكشوفة أو الظاهرة والتي يُعاني منها جزء من قوى العمل وذلك بوجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين به والباحثين عنه عند مستوى الأجور السائدة بالدولة أو بالمنطقة ولكنهم لا يجدونه. وهذا النوع قد يكون بطالة دورية أو هيكلية أو إحتكاكية، ومدتها قد تطول أو تقتصر بسبب طبيعة ونوع البطالة والظروف الاقتصادية. وهذا النوع من البطالة يعتبر من أكثر أنواع البطالة ضرراً وأثارها الإجتماعية على الدول النامية اكثر منها على الدول المتقدمة التي يكون لديها في العادة أنظمة ووسائل حماية اجتماعية (عبدالله و سلمان، 2016).

2- البطالة الدورية (Cyclical Unemployment): هي البطالة التي ترتبط بالدورات الاقتصادية (Business Cycle) التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، ففي مرحلة الازدهار الاقتصادي يتجه حجم الإنتاج والتشغيل ومستويات الدخل إلى التزايد وفي مرحلة الركود أو الإنكماش الاقتصادي يتجه حجم الإنتاج والتشغيل ومستويات الدخل إلى الانخفاض . وبناء على ذلك فان الطلب على العمالة يرتفع في أوقات الانتعاش وتقل معدلات البطالة وفي مرحلة الإنكماش يحدث العكس (أوكيلي، 2017) .

3- البطالة الإحتكاكية (Frictional Unemployment): وهي البطالة التي تحدث بسبب ترك العاملين لوظائفهم بسبب إنتقالهم إلى مكان جديد أو عدم إرتياحهم في العمل وصعوبة التكييف الوظيفي أو لأي ظروف إجتماعية أخرى، وهي بطالة مؤقتة تنتهي بمجرد إستقرار العمال بوظائفهم(بهلول، 2015) .

4- البطالة الهيكلية (Structural Unemployment) : وهو النوع الذي يشير إلى تعطل جانب من قوى العمل بسبب التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد، والتي تنشأ بسبب الإختلاف والتباين القائم بين فرص العمل المتاحة وخبرات الباحثين عن العمل، أي بسبب عدم موائمة مهارات وقدرات القوى العاملة لمتطلبات السوق . وقد يحدث هذا الأمر نتيجة ظهور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منتجات وسلع جديدة وتغيير أنظمة وطرق الإنتاج بشكل لا ينسجم مع المهارات المتوفرة في سوق العمل، أو بسبب إنتقال الصناعات والإنتاج إلى أماكن أخرى بحثا عن فرص ربحية أفضل. حيث يبقى هذا الإختلال قائم حتى تتوافق قوى العرض مع قوى الطلب (الأسطل، 2014).

5- البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment): وهي البطالة المؤقتة والتي تحدث بسبب موسمية بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية التي يزداد الطلب فيها على الايدي العاملة في موسمها، وهذا النوع من البطالة يتداخل مع ما يُعرف بالبطالة الجزئية بإعتبار أن العامل لا يعمل طوال السنة. وتوصف البطالة الموسمية بالبطالة الكينزية لأن كينز (Keynes) قد وجه اهتمامه على هذا النوع من البطالة (الأسطل، 2014).

6- البطالة المقنعة (Persuasive Unemployment) : ويُطلق هذا النوع من البطالة على الحالات التي يكون بها عدد القوى العاملة في المؤسسة اكبر من الحاجة الفعلية والحقيقية لإدارة هذه المؤسسة، فهي البطالة التي تكون في حالة تعطل غير ملموس كمياً. وهذا النوع من البطالة ينتشر في البلدان النامية ، حيث أن عدد من الدول غير القادرة على خلق فرص عمل لإستيعاب القوى العاملة وتقوم بزيادة أعداد الموظفين في مؤسستها كوسيلة لتخفيض معدلات البطالة وتقليل السخط وعدم الرضا المجتمعي. وقد يسود هذا النوع من البطالة أيضاً عندما تعمل الإدارة الحكومية على إستيعاب أكبر عدد من خرجي المدارس والمعاهد بغض النظر عن مؤهلاتهم العلمية ومدى تناسبهم مع مواصفات الوظائف المعروضة (عبدالله و سلمان، 2016).

7 -البطالة الأختيارية (Voluntary Unemployment): وتعرف أيضاً بالبطالة الإرادية وذلك بإمتناع الشخص عن العمل بمحض إيرادته من خلال رفضه للعمل أو عن طريق تقديم إستقالته من العمل الذي كان يعمل فيه وفق إختياره اما لعزوفه عن العمل أو لتفضيله لوقت الفراغ (أوكيلي، 2017) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البطالة الإجبارية (InvoluntaryUnemployment) : وتحدث عندما يضطر أو يُجبر العامل على ترك عمله لسبب أو آخر وتسريحه بشكل قسري رغم ان العامل راغبا في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد(أوكيلي، 2017).

2.1.3 البطالة في الفكر الأقتصادي

بالرغم من وجود تشابه كبير بين المدارس الاقتصادية المختلفة حول مفهوم البطالة وأسبابها وتأثيراتها الاقتصادية وطرق علاج هذه الظاهرة تبقى هنالك فروقات واضحة بين مختلف المدارس الاقتصادية حول تعاملها مع سوق العمل واختلالاته.

حيث تعتبرالمدرسة الكلاسيكية من أهم المدارس الاقتصادية التي كان لها الفضل في تحليل مشكلة البطالة والتي أنبثق عنها عدة نظريات. ومن أهم فرضيات النظرية الكلاسيكية هي سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق ومرونة الأجور والأسعار بالإضافة إلى فرضية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج كافة بما فيها عنصر العمل.

وبناء على النظرية الكلاسيكية فإنه لا يمكن حدوث عجز في الطلب إنطلاقا من مبدأ أن العرض هو الذي يخلق الطلب الخاص به وذلك حسب قانون (SayJean - Baptiste) حيث يرى المفكرون الكلاسيكيون بأن التوازن في سوق العمل يحدث عند تقاطع دالة الطلب على العمل والتي تتحدد بمعدل الأجر الحقيقي $ld = D\left(\frac{W}{P}\right)$ مع دالة العرض على العمل والتي تتحدد بمعدل الأجر الحقيقي$ls = S(\frac{W}{P})$، ومن خلال التقاطع بين قوى الطلب والعرض يتم تحديد مستوى التوازن للعمل والذي يكون فيه الاقتصاد في حالة التشغيل التام ومعدل الأجر الحقيقي للتوازن في حالة التشغيل التام (Raifu, 2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي فان الكلاسيكيين يفترضون وجود حالة التشغيل التام لقوى العمل وينظرون إلى حالة البطالة على انها حالة مؤقته أو حالة غير طبيعية وأنها تحدث بسبب تدخل المؤسسات الحكومية أو الخاصة في العمليات السوقية وتاثيرهم على قوى السوق.

وتعتبر أزمة الكساد العظيم التي تعرض إليها الاقتصاد الرأسمالي خلال الفترة (1923-1929) نقطة إنطلاق التحليل الفكري للمدرسة الكينزية ومحورها الأساسي، فقد اثبتت هذه الازمة الاقتصادية فشل أفكار المدرسة الكلاسيكية التي كانت تؤمن بأن عدم التدخل في السوق هو الضمان الوحيد لتحقيق التشغيل الكامل. حيث خالف كينز (Keynes) في محاولته لإيجاد اقتراحات وحلول سياسية اقتصادية فعالة لأزمة البطالة والكساد الذي اصاب العالم آنذاك ومبادئ النظرية الكلاسكية منطلقاً من فكرة أن العرض لا يمكن له أن يخلق الطلب الخاص به، وأن على الحكومة التدخل للتخلص من الركود الاقتصادي من خلال تبني سياسات تحفيزية ترفع من الناتج القومي وذلك من خلال زيادة حجم الانفاق الحكومي أو خفض الضرائب وإلا فان الاقتصاد سوف يكون عاجز عن تصحيح نفسه بنفسه، وذلك خلافاً للنظرية الكلاسيكية التي تقوم على مبدأ عدم التدخل ومفهوم اليد الخفية. ويرى كينز بانه من الممكن تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستويات مختلفة ليس بالضرورة عند التشغيل الكامل (Ronald and Robert, 2012)

اما نظريات العمالة الحديثة تنظر إلى الأسواق بأنها متغيره وغير ثابته وبالتالي فأن العرض والطلب على العمالة أيضاً يتغيران مع التغييرات السوقية وهو الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى وجود البطالة وإلى وجود أشخاص يرغبون بالعمل ولا يستطيعون الحصول عليه، الامر الذي أدى إلى إجراء تعديل طفيف على مفهوم العمالة الكاملة بحث أصبحت تمثل الحالة التي يكون فيها الشواغر والافراد المؤهلين في حالة توازن، وأن الاقتصاد يحتوي على نوع من البطالة وهي التي تم تسميتها بالبطالة الطبيعة .(Natural Rate of Unemployment) والتي تظهر نتيجة الإحتكاكات والتغييرات الهيكلية في سوق العمل عندما يكون سوق العمل في حالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوازن، وعليه فأن التشغيل الكامل لا يعني ان تكون البطالة مساوية للصفر وإنما عندما تكون بمستوى البطالة الطبيعة (عبدالله و سلمان، 2016) (الأسطل، 2014) .

2.1.4 البطالة تحديات و حلول

إن تاريخ وواقع البطالة في الدول المتقدمة والنامية يؤكد ضرورة الإعداد والإنتباه المستمرين لهذه المشكلة، فلا يوجد دولة مُحصنة من البطالة، فارتفاع معدلات البطالة وأثارها السلبية تعتبر واحداً من أكبر التحديات التي تواجه متخذي القرار السياسي والاقتصادي .

فمن الجانب الاقتصادي تُعتبر البطالة هدر للموارد الاقتصادية وعدم الإستغلال والتشغيل الأمثل للقوى العاملة وبالتالي هدر للطاقة الاقتصادية البشرية وإضاعة للاستثمارات في رأس المال البشري، وهو الامر الذي يؤدي بالنهاية عدم قدرة الدولة على تحقيق الناتج الأمثل، وهذا الامر سينعكس سلباً على متوسط دخل الفرد وقدرته والإستهلاكية والإدخارية، هذا بالإضافة إلى تدني قدرة الدولة على الإنفاق وتقديم الخدمات بالمستوى الأمثل وبالتالي تدني مستوى رفاهية الفرد بشكل عام .(محمد، 2012)

أما من الناحية الإجتماعية فالبطالة تؤثر سلباً على البناء الإجتماعي للمجتمع، فعدم توفر فرصة عمل للفرد يؤثر سلباً على قدراته ومدى انخراطه ودوره في المجتمع، فالبطالة تعني بالدرجة الأولى عدم توفر مصدر دخل لتامين الاحتياجات الرئيسية للإنسان من مأكل ومشرب ومسكن وتعليم وصحة والتي تُساعده على تحقيق الذات والشعور بالاحترام الذاتي، فغياب هذه الأساسيات والشعور بالمعاناة للحصول عليها يخلق عند الفرد شعوراً بالإحباط والعجز وعدم الرضا عن حياته، بالإضافة إلى خلق شعور برفض المجتمع له وعدم قدرته على تحقيق أي نجاح مجتمعي، وهو الأمر الذي قد يضعف ارتباط وإنتماء الفرد لمجتمعه بل قد يولد أيضاً عنده نوع من السخط. وهذه الأمور كلها قد تدفع بالفرد إلى سلوكيات ليست مقبولة مجتمعيا كالإدمان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الكحول والمخدرات والعنف وإرتكاب الجريمة وغيرها من المظاهر السلوكية السلبية. (البكر، 2007)

وبناءً على الآثار السلبية والكارثية للبطالة سعت معظم الحكومات والدول إلى توفير سياسات وإستراتيجيات وطنية تُساعد على تحفيز الاقتصاد وخلق فرص العمل. وخلق برامج تشغيلية وتدريبية تُسأهم في إكساب الفرد مهارات تمكنه من الحصول على فرصة عمل، هذا بالإضافة إلى إنشاء مشاريع تنموية تعتمد على العمالة. كما وتقوم الدول أيضاً بتقديم المساعدات المالية والفنية ومنح الأعفاءات الضريبية لأصحاب المشاريع الجديدة والقديمةخاصة تلك التي تتصف بالعمالة الكثيفة. ومن الوسائل التي تتخذها الدول لتقيل نسب البطالة هي دعم وتسويق المنتجات التقليدية وخلق اسواق جديدة في الخارج للمنتجات المحلية وعقد اتفاقيات تجارية مع العالم الخارجي وتشجيع المصدرين. هذا بالإضافة إلى إتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق النمو المستدام والحد من العبء الضريبي والسيطرة على معدلات التضخم ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تتصف بقدرتها التشغيلية. ولتحقيق ذلك تهدف الدول إلى خلق بيئة استثمارية جاذبه وقادرة على إستقطاب المستثمرين وتوفير نظام مالي ومصرفي متطور يساعد على تحقيق النمو المنشود. وتُعتبر التسهيلات الائتمانية وشروطها واحدة من الوسائل التي يتم التطرق اليها باعتبارها مُحركاً للاستثمارات المحلية، وبالتالي المساعدة في خلق مشاريع جديدهوالتقليل من حجم البطالة (Alrabba, 2017)(Trimurti and Komalasari, 2014).

2.2 التسهيلات الائتمانية

2. 2.1 تعريف الائتمان و أنواعه

عرف مناد (2012) الأتمان المصرفي على أنه "*الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما بأن يمنحه مبلغ من المال لإستخدامه في غرض مُحدد خلال فترة زمنية مُتفق عليها وبشروط*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات معينة تمكن المصرف من إسترداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد ". حيث ينقسم الائتمان المصرفي من حيث المدة الزمنية إلى قصير ومتوسط وطويل الاجل. فالائتمان قصير الأجل يكون لمدة لا تزيد عن السنة ويتميز بأسعار فائدة مُنخفضة نظراً لقصر أجله، أما الائتمان متوسط الأجل فيوجه إلى تمويل الاستثمارات التي لا تتجاوز عمر استعمالها عن سبع سنوات مثل الألات والمعدات وغيرها. وفيما يتعلق بالائتمان طويل الأجل فهو الائتمان الذي يتجاوز عمره سبع سنوات ويُوجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل العقارات (ربحية، 2014).

2.2.2 أنواع التسهيلات الائتمانية

تُقسم التسهيلات الائتمانية إلى نوعين هما التسهيلات الائتمانية المباشرة والتسهيلات الائتمانية غير المباشرة :

وتعرف **التسهيلات الائتمانية المباشرة (Direct Credit Facilities)** على انها عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع مباشرة بالأموال النقدية اللازمة لتسهيل نشاطها على أن يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها وما يترتب عليها من مصاريف وعمولات إما دفعة واحدة أو على أقساط ، ويتم توثيق هذه الأموال من خلال الضمانات التي تكفل للبنك بإسترداد امواله في حال عدم قدرة المقترض على سداد القرض.وتأخذ هذه الضمانات عدة أشكال مثل رهونات الآلات والمعدات وضمان الودائع والرهونات العقارية (Ananzeh, 2016) .ومن أهم أشكال التسهيلات الائتمانية المباشرة ما يلي:

1 - حسابات الجاري مدين (Over Draft): ويُطلق عليها أيضاً الحساب على المكشوف أو الاعتماد البسيط، وهو عقد يضع المصرف بمقتضاه تحت تصرف العميل (المستفيد) مبلغاً من المال لمدة زمنية معينة تتراوح بين يوم وسنة على أن يكون العميل يمتلك حساباً جارياً في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصرف، لذلك يحق للعميل أن يسحب أكثر من رصيده الجاري بمبلغ يحدد من قبل مدير المصرف أو مجلس الإدارة . وعادة يقوم المصرف بإستيفاء فائدة مقررة حسب التعليمات للمدة التي يبقى فيها رصيد الحساب مكشوفاً . وهذا النوع من التسهيلات الائتمانية المباشرة يُعطي للعميل حرية إستخدام وتشغيل حسابه الجاري بما ينسجم مع نشاطاته التجارية، وأيضاً على تحقيق نسبة اعلى من الربحية للمصرف ودرجة أكبر من السلامة والأمان (أرشيد و جودة، 1999) .

2- القروض والسلف (Loans and Advances): وتعرف بأنها قيام المصرف بإعطاء مبلغ من المال تحت تصرف العملاء لغرض تمويل إحتياجاتهم وتكون القروض إما سكنية أو إستهلاكية او إنتاجية وغيرها، ويكون ذلك لمدة زمنية مُعينة يتم الإتفاق عليها (إما قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل) على أن يتعهد العميل بسداد المبلغ الذي أقترضه وفوائده إلى البنك دفعة واحدة أو على أقساط. وتعتبر القروض من أهم العمليات المصرفية في توظيف الايداعات لدى المصارف ومن أهم أوجه استثمار الموارد المالية للمصرف التجاري ويُمثل العائد من القروض الجانب الأكبر من الإيرادات .(نصار، 2005)

3 - الكمبيالات المخصومة (Bills Discount) : وهي قيام البنك بمنح سقف للعميل لخصم الكمبيالات التجارية الناتجة عن عمليات تجارية حقيقية وهذا السقف يتم مراجعته سنوياً ويتم إستيفاء الفوائد والعمولات مُقدماً عند كل عملية خصم ويتم تسديده بموجب أقساط حسب تواريخ إستحقاق الكمبيالات المخصومة. ويُعتبر خصم الكمبيالات شكلاً مهماً من أشكال التسهيلات الائتمانية المباشرة وذلك لشيوع إستخدام الكمبيالات أو الأوراق التجارية في المعاملات التجارية لتنظيم علاقات البيع الأجل بين التجار (زايدة، 2006) .

في حين تُعرف **التسهيلات الائتمانية غير المباشرة (Indirect Credit Facilities)** على أنها: إلتزام المصرف بدفع أموال نقدية في حال تحقيق شروط مُعينة لطرف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالث، مثل إخفاق المكفول في كفالة حسن تنفيذ يُصدرها المصرف. وهي تسهيلات ائتمانية لا ينطوي عليها دفع نقدي للعميل بشكل مباشر وإنما فقط في حال عدم تمكن المكفول بالإلتزام في تنفيذ بنود الكفالة. وفي المقابل يلزم البنك المكفول بضمانات وتأمينات نقدية مشابهة لتلك الموجودة عند منح التسهيلات الائتمانية المباشرة (Ananzeh, 2016). وتُقسم التسهيلات الائتمانية غير المباشرة إلى عدة أقسام قد شاع إستخدامها في معظم بنوك العالم مع الفارق في التقنية المستخدمة من بنك إلى آخر ومن أهم هذه الأشكال التي شاع استخدامها ما يلي:

1- الاعتماد المستندي (Letters of Credit): وهو وسيلة مصرفية ابتكرها الفكر الاقتصادي لخدمة التجارة الخارجية. ويُعرف الاعتماد المستندي على انه عقد يتعهد من خلاله المصرف بفتح اعتماد لصالح المستفيد بضمان مستندات تتمثل بالبضائع المنقولة أو مُعدة للنقل . " ويعتبر الاعتماد عقداً رضائياً يقوم على الاعتبار الشخصي للعميل وينعقد بتوافر رضا أطرافه بحيث يلتزم المصرف بتقديم التسهيلات الائتمانية بناءً على إلتزام العميل بالوفاء بقيمته مع الفوائد والعمولات المُتفق عليها، ولذلك عرفه البعض على أنه "تعهد مصرفي مشروط بالوفاء" (انجرو، 2007) .وتلعب الاعتمادات المستندية دوراً هاماً في تنشيط الاقتصاد وذلك من خلال تمويل الصفقات التجارية .

2- بطاقات الائتمان (Credit Card):مثل بطاقات الفيزا والماستر (Visa and Master Cards) وهي بطاقات على شكل شريحة إلكترونية تُمكن حاملها من الحصول على الائتمان الذي يطلبه، وذلك لتسديد ثمن السلع والخدمات دون الحاجة إلى حمل الأوراق النقدية وتستخدم داخل البلد وخارجه. ويقوم البنك على إستيفاء عمولات على إصدار هذه البطاقات أضافة إلى فوائد تحتسب على السحوبات النقدية . وللبطاقة الائتمانية فوائد عديدة منها الإستغناء عن حمل النقود وتجنب التعرض للسرقة بالإضافة إلى توفير وسيلة للدفع بإستمرار وفي جميع الأماكن، وتساعد في زيادة مبيعات التجار وتُساعد أيضاً في توسيع قاعدة توظيف الأموال في المصرف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكسب عدد أكبر من الزبائن. في حين أن بعض البنوك تعتبرها تسهيلات ائتمانية مباشرة والبعض الآخر تعتبرها تسهيلات ائتمانية غير مباشرة (عثامنة، 2014).

3 - خطاب الضمان (Letters of Guarantees): ويسمى أيضاً بالكفالة المصرفية أو الائتمان التعهدي، وهو صك يتعهد بمقتضاه المصرف الذي أصدره أن يدفع للمستفيد منه مبلغاً لا يتجاوز حداً مُعيناً لحساب طرف ثالث لغرض معين وقبل أجل معين . ويستوفي البنك عمولة ورسوم عن إصدار خطاب الضمان ويطلب أيضاً ضمانات عقارية وكفالات شخصية للتوثيق. ويعتبر خطاب الضمان إلتزاماً عرضياً لا يترتب عليه أية مسؤولية مادية على البنك إلا في حالة إخلال العميل إلتزامه و عدم الوفاء بتعهداته، وعندها يطلب المستفيد الذي صدرت الكفالة لصالحة دفع قيمة الكفالة فتصبح إلتزاماً فعلياً على البنك فيقوم البنك بدفعها ومطالبة العميل بعد ذلك بقيمتها (رمضان، 1977) .

وتستخدم البنوك المركزية مجموعة من أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي من خلال التحكم بكمية عرض النقد والتي بدورها تؤثر على حجم الائتمان المصرفي ومن هذه الوسائل :

- سعر الفائدة وسعر إعادة الخصم (Interest Rate and Discount Rate): يقوم البنك المركزي بتحديد سعر الفائدة الذي يتم التعامل به مع البنوك التجارية، أما سعر الخصم فيمثل سعر الفائدة الذي يفرضه البنك على المصارف التجارية عندما تعيد خصم الأوراق التجارية لديه، و يمكن لسعر الفائدة وسعر إعادة الخصم أن يؤثرا على معدلات البطالة عند استخدام سياسة نقدية توسعية من خلال تخفيض سعرهم الامر الذي سيؤدي بدوره الى زيادة عرض النقد وبالتالي زيادة فرصة ارتفاع حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وبالتالي زيادة حجم الاستثمار والانتاج التي تنعكس إيجاباً على مستويات التشغيل (William & Alan, 2010).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عمليات السوق المفتوحة (Open-market Operations): وهي قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية متفاوتة الآجال في سوق الأوراق المالية، فقيام البنك المركزي بشراء السندات سيؤدي الى زيادة العرض النقدي الامر الذي سيرفع من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان (William & Alan, 2010).
- الاحتياطي الإجباري (Reserve requirements): وتعتبر من أكثر السياسات فاعلية في التأثير في حجم الائتمان المصرفي، حيث ان قيام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري سيساعد البنوك التجارية في عملية زيادة منح القروض وبالتالي زيادة مستويات الاستثمار والتشغيل (William & Alan, 2010).

وتجدر الإشارة أيضا الى وجود وسائل أخرى تسمى بالوسائل النوعية والتي يستخدم من خلالها البنك المركزي صلاحيته وسلطته التوجيهية والرقابية بهدف التأثير على حجم وكيفية توجيه الائتمان (William & Alan, 2010).

وللغايات الاحصائية يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة إلى صنفين، الأول يتمثل بتصنيف التسهيلات الائتمانية للبنوك المرخصة حسب الجهة المقترضة وتقسم في العادة إلى الحكومة المركزية والمؤسسات العامة والمؤسسات المالية والقطاع الخاص المقيم والقطاع الخاص غير المقيم . وسوف يتم الاعتماد في التحليل القياسي في هذه الدراسة على هذا التصنيف حيث أن هذا النوع من التصنيف يُفرق بين الائتمان الممنوح للقطاع العام والقطاع الخاص وبالتالي يمكننا من دراسة أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص. اما التصنيف الثاني للتسهيلات الائتمانية فيكون حسب النشاط الاقتصادي (الزراعة، التعدين، الصناعة، التجارة العامة، الأنشاءات، خدمات النقل، السياحة والفنادق والمطاعم والخدمات المالية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.3 العلاقة بين التسهيلات الائتمانية و البطالة

تلعب الأسواق المالية دوراً هاماً وحاسماً في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وتساهم الأجهزة المصرفية وأسواق الأوراق المالية بدور فعال في دفع عجلة الإنتاج والنمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمار (Shabbir, et al , 2012). ويُعتبر التمويل الذي تُقدمه المصارف التجارية في مختلف المجالات محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي من خلال المؤسسات المالية التي تقوم بتوفير التمويل اللازم لرجال الأعمال والشركات في كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة من أجل تمكينها من مواصلة الانتاج والتوسعة، فكلما زادت قدرة هذه المؤسسات على تأمين القطاع الخاص بالتسهيلات المالية وبشروط ميسرة وسهلة، كلما ساهم ذلك في تحقيق معدلات نمو اقتصادي اعلى. ومن المعروف ان زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مُستدامة تُساهم في توسع الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى خلق فرص عمل جديدة ورفع الأجور وبالتالي تحسين مستويات المعيشة والحد من مشاكل الفقر والبطالة والاستغلال الأمثل للموارد البشرية والطبيعية المتاحة (Korkmaz, 2015) (Ilo, 2015) .

أكد (King & Levine, 1993) (Levine& Zervos, 1998) أن هناك تأثير ايجابي طويل الأجل بين التطور المالي و نمو الإنتاج . كما أوجد (Shabbir, et al, 2012) ان هناك علاقة إيجابية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي . وكما أكدت بعض الدرسات على وجود علاقة ثُنائية الإتجاه بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي: أي أن الائتمان المصرفي يعزز النمو الاقتصادي وأن النمو الاقتصادي يؤثر إيجاباً على حجم الائتمان والتنمية المالية. بالإضافة إلى أن التسهيلات الائتمانية تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي وبالتالي على خفض معدلات البطالة وزيادة الدخل والتقليل من الفقر وتحقيق الرفاه الاقتصادي Sipahutar, (2016)، (Ananzeh, 2016)، (Bayar, 2016) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتُساعد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك على تكوين قاعدة إنتاجية تعتبر بمثابة قاعدة إنطلاق نحو التقدم والإزدهار من خلال الدور الذي تقوم به هذه المشاريع في إستقطاب عدد كبير من الأيدي العاملة، التي تعمل على إنتشال بعض الأُسر من الفقر وتقليل معدلات البطالة (أبو عيدة و زبدة، 2015) .

حيث اكد روستو (Rostow, 1960) في نظرية مراحل تحقيق التنمية(Rostow's Stages of Growth)بأن توفير الادخار ورأس المال واحدة من الأساسيات لتحقيق التنمية الاقتصادية .

"One of the principal strategies of development necessary for any take off was the mobilization of domestic and foreign saving in order to generate sufficient investment to accelerate economic growth" (Todaro and Smith, 2015)..

جاءت هذه النظرية بناء على النتائج الهامة والإيجابية التي تحققت بعد تنفيذ خطة مارشال (Marshall Plan) عام 1948 لإعادة إعمار أوروبا بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية. حيث أن توفير المخزون المالي للدول الأوروبية التي شاركت بالحرب ومقداره حوالي 12 مليار دولار امريكي من قبل الحكومة الأمريكية ساهم في إعادة إعمارها ومكنها من إنشاء قاعدة صناعية واقتصادية ساهمت في بناء ما دمرته الحرب وإثراء اقتصادها وتحسين مستوى المعيشة لشعوبها خلال فترة زمنية وجيزة .

وتُعتبر سهولة حصول المستثمرين على التسهيلات الائتمانية والأموال واحده من أهم العوامل الهامة لزيادة عدد المشاريع الاستثمارية التي تساهم في تحقيق نمو اقتصادي قادر على خلق فرص العمل وزيادة الطلب على الأيدي العاملة وبالتالي الحد من مشكلة البطالة. (الفليت، 2004) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.4 الدراسات السابقة

هنالك دراسات قليلة تناولت موضوع التسهيلات الائتمانية وأثرها على العمالة والبطالة بشكل مباشر، في حين يوجد دراسات اكثر تناولت موضوع التطور المالي وأثره على البطالة. اما الدراسات التي تناولت موضوع التسهيلات الائتمانية وأثرها على النمو الاقتصادي والتنمية فهنالك الكثير منها، وإنطلاقا من القاعدة الاقتصادية الرئيسة المتمثلة بأن النمو الاقتصادي سيؤدي إلى إنتعاش القطاعات وبالتالي تقليل معدلات البطالة، سيتم في هذا الجزء من الدراسة التطرق إلى أهم الدراسات التي تناولت أثر التسهيلات الائتمانية والتطور المالي على البطالة بالإضافة إلى أهم الدراسات التي تطرقت إلى دور التسهيلات الائتمانية والتطور المالي على النمو الاقتصادي.

الدراسات باللغة الاجنبيه :

ركزت دراسة Ciftcioglu and Bein (2017) على دراسة العلاقة بين التطور المالي والبطالة في عدد من دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الزمنية (2012 - 1991) . حيث تم الاعتماد على التطور المالي والنمو الاقتصادي والتضخم كمحددات رئيسية لمعدلات البطالة. وتم استخدام حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المالي كمؤشرات للتطور المالي. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي مهم احصائيا لمؤشرات التسهيلات الائتمانية على البطالة، وأوصت الدراسة بأهمية التوسع في منح التسهيلات الائتمانية لتخفيف معدلات البطالة.

قامت دراسة Bayar (2016) بدراسة العلاقة بين التطور المالي والبطالة في 16 دولة من الدول الصاعدة خلال الفترة (2010 - 2001) بإستخدام طريقة تحليل البيانات المجمعة (Panel Data Analysis).وتم إستخدام التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص كمؤشر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتطور المالي. وأظهرت نتائج الدراسة ان هنالك تاثير سلبي مهم إحصائياً للتسهيلات الائتمانية على معدلات البطالة في بعض الدول (مثل البرازيل، التشيك، مصر، ماليزيا، قطر وروسيا) وتأثير إيجابي مهم احصائياً على دول أخرى (مثل بلغاريا والمكسيك)، في حين كانت النتائج المُتعلقة بالدول الأخرى عينة الدراسة غير مهمة احصائيا.

ركزت دراسة Sipahuta (2016) على بيان تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والفقر والبطالة في إندونيسيا خلال الفترة (2014 - 1990)، وذلك من خلال تقدير ثلاث نماذج كان بها الائتمان المصرفي هو المتغير المستقل. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ثُنائية الإتجاه بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي، أي أن الائتمان المصرفي يعزز النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي يؤثر إيجابياً على تعزيز الائتمان المصرفي والتطور المالي. وكما بينت النتائج أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قِبل البنوك تساهم إيجابا في إرتفاع الطلب على العمالة في مختلف القطاعات مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتخفض معدلات البطالة والفقر بشكل عام.

وقامت دراسة Shabbir et al. (2012) بدراسة العلاقة بين تنمية القطاع المالي والبطالة في الباكستان خلال الفترة (2007 - 1973) باستخدام طريقة (Auto Regressive Distributed Lag (ARDL))، بالإضافة إلى دراسة العلاقة السببية بينهما.حيث تم استخدام كل من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص والأصول لدى البنك المركزي الباكستاني وعرض النقد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشرات للقطاع المالي.وأظهرت نتائج الدراسة أن جميع مؤشرات القطاع المالي قيد الدراسة تؤثر إيجابا على التوظيف ما عدا عرض النقد والذي كان له تاثير سلبي على البطالة، أي أن زيادة التسهيلات الائتمانية يؤدي إلى زيادة العمالة ونقصان البطالة في المدى القصير وكذلك على المدى الطويل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهدفت دراسة Ilo (2015) إلى بيان العلاقة بين سوق رأس المال والبطالة في نيجيريا خلال الفترة (1986 - 2012)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيفية تأثير سوق رأس المال على الطلب على العمالة وكيف تمكن السوق من تقليص حجم البطالة خلال فترة الدراسة . واعتمدت الدراسة على كل من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص والقيمة الرأسمالية لسوق الأسهم كنسب من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى سعرالصرف . وتم تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة جوهانسون لتصحيح الأخطاء (Johansson Cointegration Vector Error Correction Technique). حيث أظهرت النتائج القياسية ان النمو الاقتصادي تقلص بشكل ملحوظ مما ادى ذلك إلى زيادة معدلات البطالة وفشل سوق رأس المال في الحد من البطالة في نيجيريا خلال فترة الدراسة.

وفي دراسة Gatti et al. (2012) تم التركيز على التداخلات بين عوامل سوق العمل والسوق المالي في تحديد حجم معدلات البطالة وذلك من خلال تحليل بيانات 18 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وذلك باستخدام طريقة Generalized Method of Moments (GMM). حيث أظهرت النتائج أن تأثير المتغيرات المالية على البطالة يعتمد وبشكل كبير على واقع سوق العمل، وأن تحسين التمويل من خلال زيادة الائتمان المصرفي يعمل على تعزيز عملية التوظيف .

وركزت دراسة Korkmaz (2015) على بيان تأثير القروض الممنوحة من قبل القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي والتضخم في عشرة بلدان أوروبية خلال الفترة (2006 - 2012) باستخدام طريقة تحليل البيانات المجمعة (Panel Data Analysis) . وأظهرت نتائج الدراسة ان الائتمانات المحلية الممنوحة من القطاع المصرفي تؤثر ايجابياًعلى النمو الاقتصادي وسلبيا على التضخم في الدول العشرة عينة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قامت دراسة Göcer (2013) بدراسة العلاقة بين إجمالي حجم القروض البنكية للقطاعات والبطالة في 14 دولة من دول الاتحاد الأوروبي للفترة (1980-2012)، باستخدام البطالة كمتغير تابع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل القطاع المصرفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل. وأظهرت النتائج أن ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية يؤدي إلى نقصان معدلات البطالة في كل من بلغاريا وفرنسا وايرلندا ولاتفيا وسلوفاكيا واسبانيا، في حين أن ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية يؤدي ارتفاع معدلات البطالة في كل من اليونان وإيطاليا.

وقامت دراسة Leitão (2012) بدراسة العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في 27 دوله من دول الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2010 - 1999) بإستخدام طريقة تحليل البيانات المجمعة (Panel Data Analysis). وتم الاعتماد على كل من الائتمان المحلي والمدخرات والتجارة والتضخم كمتغيرات مستقلة . وأظهرت نتائج الدراسة أن الائتمان المحلي له تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي أي أن الائتمان المصرفي لا يؤدي إلى التوسع والنمو الاقتصادي .

وقامت دراسة Babalola &Akpansung (2011) بدراسة اثر الائتمان المصرفي في تحفيز النمو الاقتصادي خلال الفترة (2008- 1970) في نيجيريا . بأستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (Two Stages Least Square) وتم استخدام كل من الائتمأن المصرفي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، ونسبة الإقراض للبنوك التجارية، ومؤشر الإنتاج الصناعي كمتغيرات مستقلة. توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة احادية الاتجاه بين الائتمأن الممنوح للقطاع الخاص ومؤشر الأنتاج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكما أظهرت النتائج أيضاً تأثيراً ايجابياً للائتمأن الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقامت دراسة Tang (2003) بدراسة دور الإقراض المصرفي في حفز النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة (1998- 1960) بأستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS). وتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع و حجم الاقراض المصرفي كمتغير مستقل . وأظهرت نتائج الدراسة أن زيادة التسهيلات الائتمأنية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.02% ، واوصت الدراسة بزيادة التمويل المصرفي وذلك لدوره المهم في دعم النمو الاقتصادي في ماليزيا .

هدفت دراسة Alkhazaleh (2017) إلى بيان تأثير اداء القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (2015 - 2010) باستخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Square(OLS) .و تم استخدام كل من التسهيلات الائتمانية والربحية وحجم الودائع كمتغيرات مستقلة. حيث اظهرت نتائج الدراسة وجود تاثيرإيجابي مهم احصائياً للتسهيلات الائتمانية في تحقيق النمو الاقتصادي.

وقامت دراسة Ananzeh (2016) بدراسة تأثير التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص بشكل عام والقطاعات الاقتصادية المختلفة على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1993-2014)، وذلك باستخدام طريقة تصحيح الأخطاء والسببية Vector Error Correction Model (VECM) and Granger Causality Test. حيث أظهرت نتائج الدراسة ان هناك علاقة ايجابية بين النمو الاقتصادي والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص وقطاعات الزراعة والأنشاءات والصناعات والسياحة. وأكدت نتائج الدراسة على أن كفاءة التسهيلات الائتمانية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية لها دور مهم في تعزيز النمو الاقتصادي الاردني .

ركزت دراسة Kreishan (2011) على فحص العلاقة بين النمو والبطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (2008 – 1970) .بهدف اختبار مدى إمكانية تطبيق قانون أوكن (Okun

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Law) في الاردن. وأظهرت نتائج الدراسة إلى عدم امكانية تطبيق قانون أوكن في الأردن خلال فترة الدراسة، وان أرتفاع معدلات النمو الاقتصادي لا تعمل على أنخفاض معدلات البطالة وعليه لا بد من اللجوء إلى سياسات جديدة تساهم في خلق فرص العمل للتقليل من نسب البطالة.

وركزت دراسة Abdullah (2016) على بيان أثر كل نوع من أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في فلسطين من خلال الاعتماد على سلسلة زمنية من البيانات الربعية خلال الفترة الممتدة من الربع الاول من عام 2008 و حتى الربع الثاني من عام 2015. بأستخدام طريقة تصحيح الاخطاء Vector Error Correction Model (VECM) وأظهرت نتائج الدراسة أن التسهيلات الاستهلاكية الممنوحة للقطاع الخاص تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي في المدى القصير وأن بقية أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحه لهذا القطاع لا تؤثر على النمو الاقتصادي في المدى القصير. أما في المدى الطويل بينت النتائج أن جميع انواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في فلسطين.

الدراسات العربية :

وقامت دراسة الطلافحة (2012) بدراسة محددات البطالة وخاصة البطالة للفئة الحاصلة على تعليم في الدول العربية بهدف الوصول إلى سياسات تعمل على الحد من البطالة في الوطن العربي. حيث اعتمد في تحليله على ثلاث نظريات تُفسر ظاهرة البطالة وهي نظرية منحنى فلبس Phillips Curve والتي تفسر العلاقة بين التضخم والبطالة، ونظرية البحث عن العمل (Job Search Theory) التي تفسر ظاهرة البطالة من خلال مقارنة البطالة وفرص العمل التي ينتجها الاقتصاد، ونظرية التحليل الجزئي من خلال النظر إلى الإنتاجية والأجور ودور السياسية النقدية والمالية في زيادة الإنتاج وخلق فرص العمل. وخلصت الدراسة إلى ان قانون اوكن (Okun Law) الذي يقيس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة لا ينطبق في الدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية. كما وركزت دراسة الطلافحة على تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة حسب المستوى التعليمي لحالة الأردن بشكل خاص. حيث أظهرت النتائج ان النمو الحقيقي يؤثر إيجابياً على مستوى البطالة هو يتعارض مع قانون اوكن الذي يفترض وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة.

قامت دراسة زريقات وآخرون (2015) بدراسة اثر العلاقة بين التطور المالي ومعدل النمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة (2009- 1980) حيث هدفت إلى دراسة طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي (الممثل بمعدل النمو في دخل الفرد الحقيقي) ، وتم الاعتماد على كل من التسهيلات الائتمانية الممنوح للقطاع الخاص وعرض النقد الواسع والودائع المصرفية كمتغيرات مستقلة. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة سببية ثنائية قصيرة وطويلة الأجل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وان معدل الودائع من أهم العوامل المؤثرة على دخل الفرد الحقيقي ثم عرض النقد ثم معدل التسهيلات الائتمانية الممنوح للقطاع الخاص .

هدفت دراسة العثامنة (2014) إلى بيان أثر التسهيلات الائتمانية على الاقتصاد الأردني بشكل عام وعلى التشغيل والتراكم الرأسمالي بشكل خاص خلال الفترة (2010-1975) وذلك بأستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (Two - Stage Form). وأظهرت نتائج الدراسة تأثيراً إيجابياً للتسهيلات الائتمانية على الانتاج والتشغيل والتراكم الرأسمالي في الاقتصاد الأردني. وبشكل خاص أكدت نتائج الدراسة على أن زيادة التسهيلات الائتمانية في الأردن بنسبة (1%) سيؤدي بالمتوسط إلى زيادة التشغيل بنسبة (1.3%) .

وقامت دراسة عماني وبن معزو (2017) بدراسة تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة (2014-1988). بهدف اختبار العلاقة طويلة الاجل بين النمو الاقتصادي ممثلاً بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومؤشرات التطور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالي بأستخدام طريقة (Autoregressive Distributed Lag (ARDL) . وتم الاعتماد على كل من حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص وحجم الاسهم المتداولة في بورصة الدار البيضاء كمؤشرين للتطور المالي . أظهرت نتائج الدراسة ان زيادة حجم القروض الموجهة من المصارف للقطاع الخاص تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي على المدى الطويل .

وقامت دراسة أبوعيدة و زبدة (2015) بدراسة دور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة (2013 - 1994) بأستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) .حيث تم الاعتماد على كل من عدد العاملين في الاقتصاد المحلي وحجم التسهيلات الائتمانية وحجم الإنفاق الحكومي الإجمالي كمتغيرات مستقلة. ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة وجود علاقة ايجابية بين التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية والناتج المحلي الإجمالي .

قامت دراسة دربي (2014) بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي في العراق خلال الفترة (1970-2013)، بهدف الوصول إلى العلاقة واتجاه السببية بين النمو ألاقتصادي الممثل بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والقطاع المالي في العراق. وقد إستخدمت الدراسة نسبة عرض النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة كل من اجمالي الودائع والائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشرات لتطور القطاع المالي.وقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين النمو الاقتصادي والتطور المالي بمقاييسة المختلفة في ألاجل الطويل .

وهدفت دراسة جار الله و ذنون (2013) إلى بيان أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1960-2010) لمجموعة من الدول الآسيوية المتشابهة بالدخل بإستخدام طريقة ((Autoregressive Distributed Lag (ARDL)، وذلك بالإعتماد على كل من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص وعرض النقد ونسبة الإدخار ونسبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإستهلاك ونسبة الإستثمار المحلي ومعدل التضخم والتجارة الخارجية ومعدل دوران السهم كمتغيرات مستقلة .وأظهرت نتائج الدراسة أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى القطاع الخاص لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وأنه الاكثر تأثيراً على النمو الاقتصادي في المدى الطويل و القصير من بين المتغيرات المالية.

ما تضيفه الدراسة الحالية :

وبناء على دراسة الدراسات السابقة تبين بأن هنالك العديد من الدراسات تؤكد على التأثير الايجابي للتطور المالي على تخفيض معدلات البطالة وأن هنالك عدد اخر أيضاً من الدراسات اثبت عدم وجود علاقة بين التطور المالي و البطالة. وأن هنالك فجوة في البيئة العربية وتعد الدراسة أمتداداً للدراسات السابقة إلا انها تتميز عن الدراسات السابقة في المتغيرات التي اعتمدتها الدراسة في أثر التسهيلات الائتمانية على البطالة وخاصة معدل البطالة للدول في السنة الماضية وبأخذ شكل الديناميكية U_{it-1} وذلك لان تاثير معدل البطالة للدول في السنة الماضية يظهر في السنوات اللاحقة . كما أنها تناولت أثر التسهيلات الائتمانية على البطالة مباشرة في مجموعة من الدول العربية غير المصدرة للنفط و بالتحديد في كل من الأردن ولبنان ومصر وتونس والمغرب، وذلك من تحليل حزم البيانات (Panel Data Analysis) والتي تمكننا من المقارنة بين هذه الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الواقع الاقتصادي لأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول عينة الدراسة

تُعاني الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير المُصدرة للنفط من مجموعة من المشاكل الاقتصادية المتشابها نوعاً ما مثل ندرة الموارد، وعجز الموازنة، ومعدلات نمو اقتصادي منخفضة، وارتفاع معدلات البطالة. حيث تحتل الدول العربية بشكل عام المرتبة الاولى عالمياً في مستويات البطالة لدى فئة الشباب والتي بلغت (29.7%) عام 2017 (تقرير منظمة العمل الدولة، 2017). كما يقوم القطاع المصرفي في الدول العربية بدوراً هاماً في تحقيق معدلات نمو اقتصادي، حيث بلغ إجمالي الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية العربية عام 2017 (1,985,090) مليون دولار (تقرير صندوق النقد العربي، 2017). وهذا الفصل سوف يتطرق إلى لمحة عامة عن الواقع الاقتصادي لأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الدول عينة الدراسة وتطور متغيرات الدراسة .

3.1 أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الدول عينة الدراسة

3.1.1 معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP Growth)

نُلاحظ من خلال الشكل رقم (1-3) أن جميع الدول العربية عينة الدراسة فشلت في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة حيث تشير البيانات إلى أن جميع الدول العربية كانت تمر بمرحلة تذبذبات في معدلات النمو الاقتصادي بين الإرتفاع تارة والإنخفاض تارة آخرى .

نلاحظ من خلال الشكل (1-3) أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة **للأردن** أخذ بالنمو خلال الفترة من عام 2000 إلى 2006 حيث كان متوسط النمو (6.3%)، أما عام 2007 حققت الأردن أعلى قيمة للنمو بالناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة وبلغت (8.1%)، ووصل متوسط النمو خلال الفترة من 2008 إلى 2017 (2%).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (1-3) معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي (2000-2017)

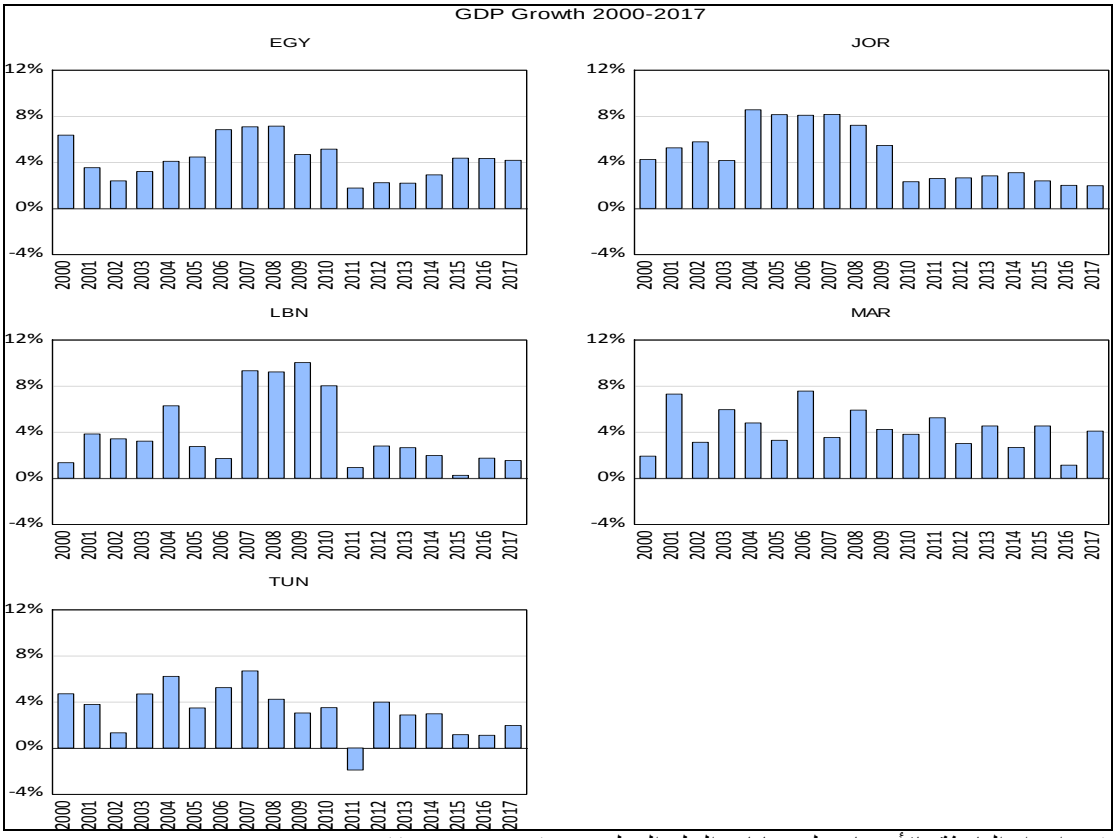

(من اعداد الباحثة بالأعتماد على بيانات البنك الدولي من (2000-2017))

وفيما يتعلق **بلبنان** أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي أخذ بالنمو خلال الفترة 2000 إلى 2007 حيث كان متوسط النمو (4%)، أما عام 2009 فقد حققت لبنان أعلى معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة بلغ (10%)، ووصل متوسط النمو خلال الفترة من 2010 إلى 2017 (2.2%).

وفيما يتعلق **بمصر** أن الاقتصاد المصري حقق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة من 2000 إلى 2010 حيث بلغ متوسط معدل النمو (5%)، وبالرغم من ذلك لم يترتب أي تغيرات إيجابية على ظاهرة الفقر ونسبة السكان المعانين منها . كما نلاحظ من خلال الشكل أن معدلات النمو انخفضت بشكل ملحوظ بعد عام 2011 وبلغت (1.76%) وذلك نتيجة التظاهرات الشعبية، ووصل متوسط النمو خلال الفترة من عام 2012 إلى عام 2017 (3.4%).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يتعلق **بتونس** أن معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي أخذ بالنمو خلال الفترة من 2000 إلى 2006 حيث كان متوسط النمو (4.2%)، أما عام 2007 فقد حققت تونس أعلى معدل نمو خلال فترة الدراسة بلغ (6.7%)، أما عام 2011 حققت تونس معدل نمو سالب بلغ (-1.9%)، وبدء الاقتصاد التونسي بالتعافي خلال الفترة من عام 2012 إلى عام 2017 ووصل متوسط النمو إلى (2%).

أما بالنسبة **للمغرب** لم تستطع تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة، حيث حققت أعلى معدل نمو اقتصادي خلال فترة الدراسة عام 2006 وصل (7.5%).وكان متوسط معدل النمو خلال فترة الدراسة كاملة من 2000 إلى 2017 (4.5%).

3.1. 2 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP Per Capita Per Purchasing (Parity (PPP))

يعتبر مؤشرمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات الاقتصادية العامة التي تقيس المستوى المعيشي للمواطنين في اي دولة . وحسب ترتيب البنك الدولي لدول العالم حسب متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لتعادل القوة الشرائية بالدولار (GDP Per Capita Per Purchasing Parity (PPP)) لسنة 2017 جاء ترتيب الدول عينة الدراسة كما يلي: أحتلت لبنان المرتبة 85 عالمياً حيث بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لتعادل القوة الشرائية (14,676) دولار، وأحتلت تونس المرتبة 97 عالمياً حيث بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفقا للقوة الشرائية (11,911) دولار، وأحتلت مصر المرتبة 100 عالمياً حيث بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لتعادل القوة الشرائية (11,583) دولار، وأحتلت الأردن المرتبة 108 عالمياً حيث بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لتعادل القوة الشرائية (9,153) دولار، وأحتلت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المغرب المرتبة 114عالمياً حيث بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لتعادل القوة الشرائية (8,218) دولار.

الشكل رقم (2-3) متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2000-2017)

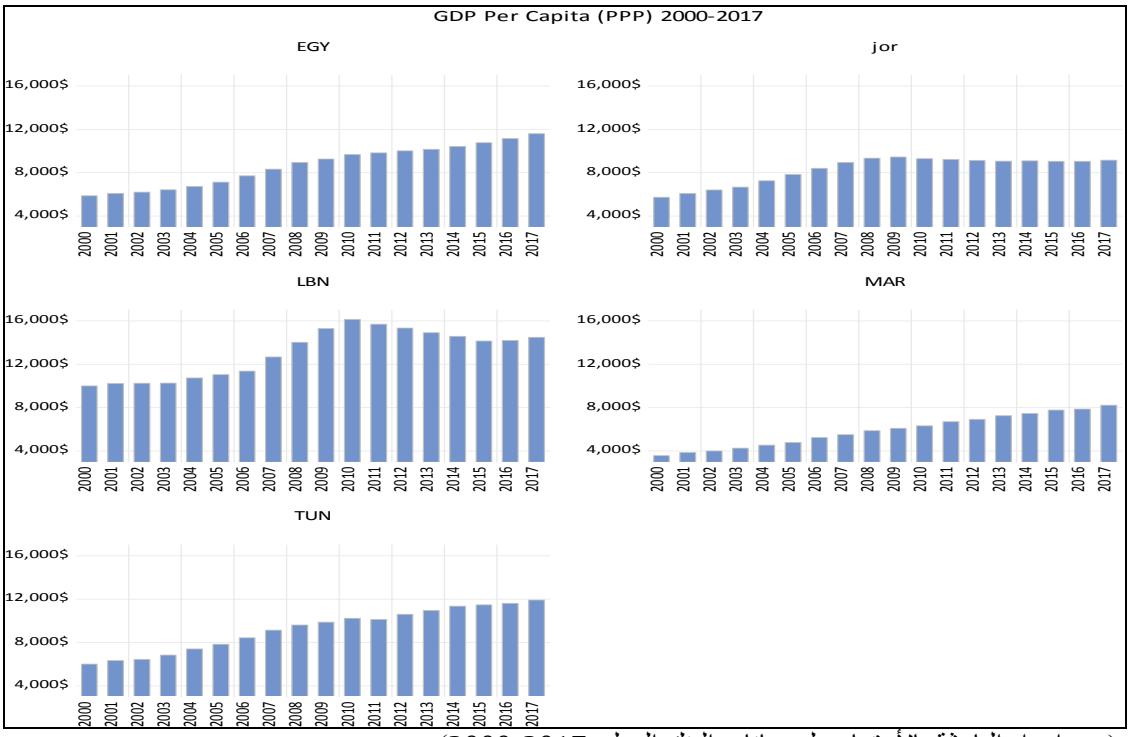

(من اعداد الباحثة بالأعتماد على بيانات البنك الدولي 2000-2017)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-3) ان متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وفقا لتعادل القوة الشرائية (GDP Per Capita (PPP)) متزايد في جميع الدول عينة الدراسة ، فنلاحظ أن **لبنان** أحتلت المرتبة الأولى من بين الدول عينة الدراسة كأعلى متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ بالمتوسط خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2017 (7,790.72) دولار.اما فيما يتعلق **بالاردن** فقد بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لتعادل القوة الشرائية بالمتوسط خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2017 (5,184.72) دولار.أما بالنسبة **لمصر** فقد بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لتعادل القوة الشرائية بالمتوسط خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2017 (4,966.89) دولار. وفيما يتعلق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بتونس فقد بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لتعادل القوة الشرائية بالمتوسط خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2017 (5,338.72) دولار

اما **المغرب** فنلاحظ أنها كانت اقل الدول عينة الدراسة فقد بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لتعادل القوة الشرائية بالمتوسط خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2017 (5,338.72) دولار .

3.1. 3 النمو السكاني (Population Growth)

نُلاحظ من خلال الشكل رقم (3-3) الذي يُمثل معدل النمو السكاني في الدول عينة الدراسة، أن **مصر** هي أكبر الدول عينة الدراسة من حيث عدد السكان، فقد بلغ عدد سكانها في بداية فترة الدراسة عام 2000 حوالي (70) مليون نسمة، وأرتفع ليصل عام 2017 حوالي (97) مليون نسمة، بمتوسط معدل نمو سكاني خلال فترة الدراسة من عام 2000 إلى عام 2017 (2%). أما بالنسبة **للمغرب** بلغ عدد سكانها عام 2000 حوالي (29) مليون نسمة، وأرتفع ليصل عام 2017 حوالي (35) مليون نسمة، بمتوسط معدل نمو سكاني خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2017 (1%). أما بالنسبة إلى عدد سكان **تونس** قد بلغ عام 2000 حوالي (9) مليون نسمة، وأرتفع ليصل عام 2017 حوالي (11) مليون نسمة، بمتوسط معدل نمو سكاني خلال فترة الدراسة (1%). أما فيما يتعلق **بالأردن** بلغ عدد سكانها عام 2000 حوالي (5) مليون نسمة، وأرتفع ليصل عام 2017 حوالي (10) مليون نسمة، بمتوسط معدل نمو سكاني خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2017 (3.6%). وبالنسبة **للبنان** فقد بلغ عدد سكانها عام 2000 حوالي (3) مليون نسمة، وأرتفع ليصل عام 2017 حوالي (6) مليون نسمة، بمتوسط معدل نمو سكاني خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2017 (3.6%).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونلاحظ بأن معدل النمو السكاني في الاردن ولبنان هو الاعلى من بين الدول عينة الدراسة وذلك بسبب الهجرات التي تعرضت لها هذه الدول جراء الازمات التي حدثت في الدول المجاورة.

الشكل رقم (3-3) معدل النمو السكاني في الدول عينة الدراسة (2000-2017)

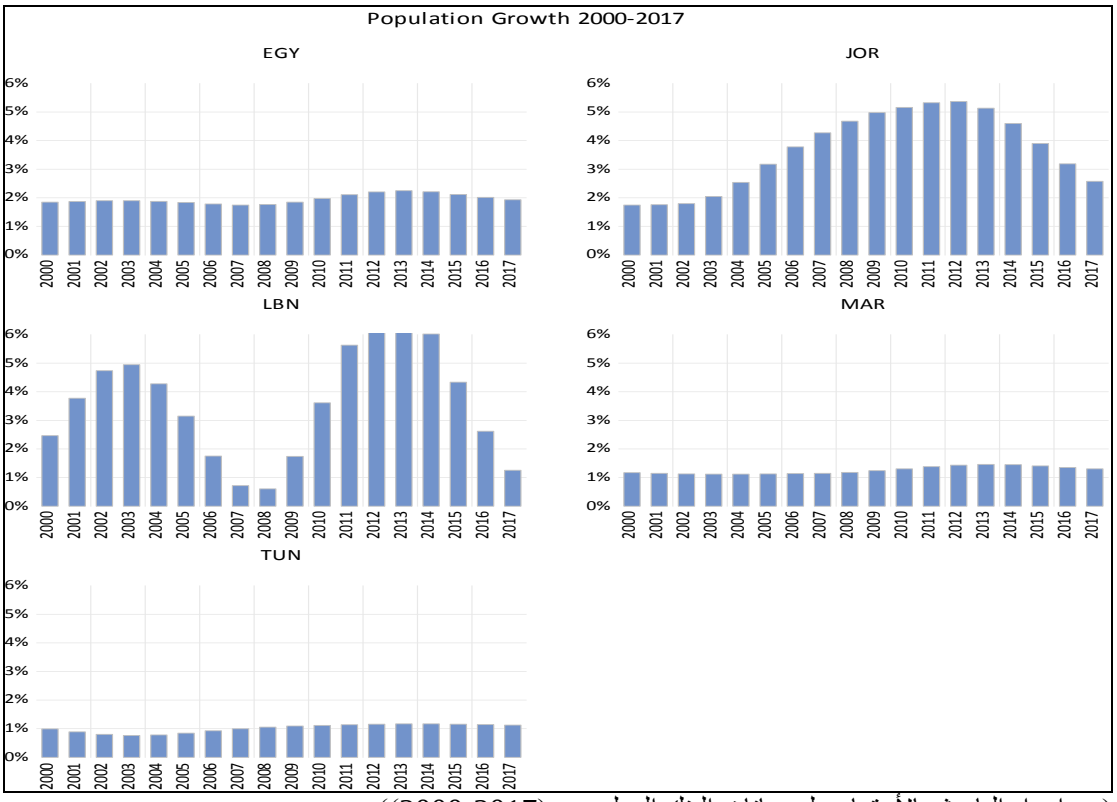

(من اعداد الباحث بالأعتماد على بيانات البنك الدولي من (2000-2017))

3.1.4 التضخم (Inflation)

نُلاحظ من خلال الشكل رقم (3-4) أن معدل التضخم في الدول عينة الدراسة قد بلغ بالمتوسط لجميع الدول (4.2%). فنلاحظ من خلال الشكل أن متوسط معدل التضخم مرتفعاً نسبياً في **مصر** مقارنة بالدول عينة الدراسة فقد بلغ متوسط التضخم خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2017 (10%)، أما سنة 2017 هي الأصعب بالنسبة إلى مصر حيث أرتفع مستوى الأسعار وبلغ معدل التضخم (29.5%). وفيما يتعلق **بتونس** نُلاحظ من خلال الشكل أن معدل التضخم في حدوده مستقراً نوعاً ما حيث بلغ متوسط معدل التضخم خلال فترة الدراسة من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2000 إلى 2017 (3.7%). كما نُلاحظ من خلال الشكل أن معدل التضخم في **الاردن** في حدوده مستقراً نوعاً ما حيث بلغ متوسط معدل التضخم خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2017 (3.3%)، أما عام 2008 أرتفعت الأسعار بالنسبة للأردن وذلك بسبب أرتفاع الأسعار عالميا وبلغ (14%). وبالنسبة **للمغرب** نلاحظ من خلال الشكل أنها كانت اقل الدول في معدلات التضخم حيث بلغ متوسط معدل التضخم خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2017 (1.5%). أما فيما يتعلق **بلبنان** نُلاحظ من خلال الشكل أن معدلات التضخم مُنخفضة حيث بلغ متوسط معدل التضخم خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2017 (2.6%).

الشكل رقم (4-3) معدل التضخم في الدول عينة الدراسة (2000-2017)

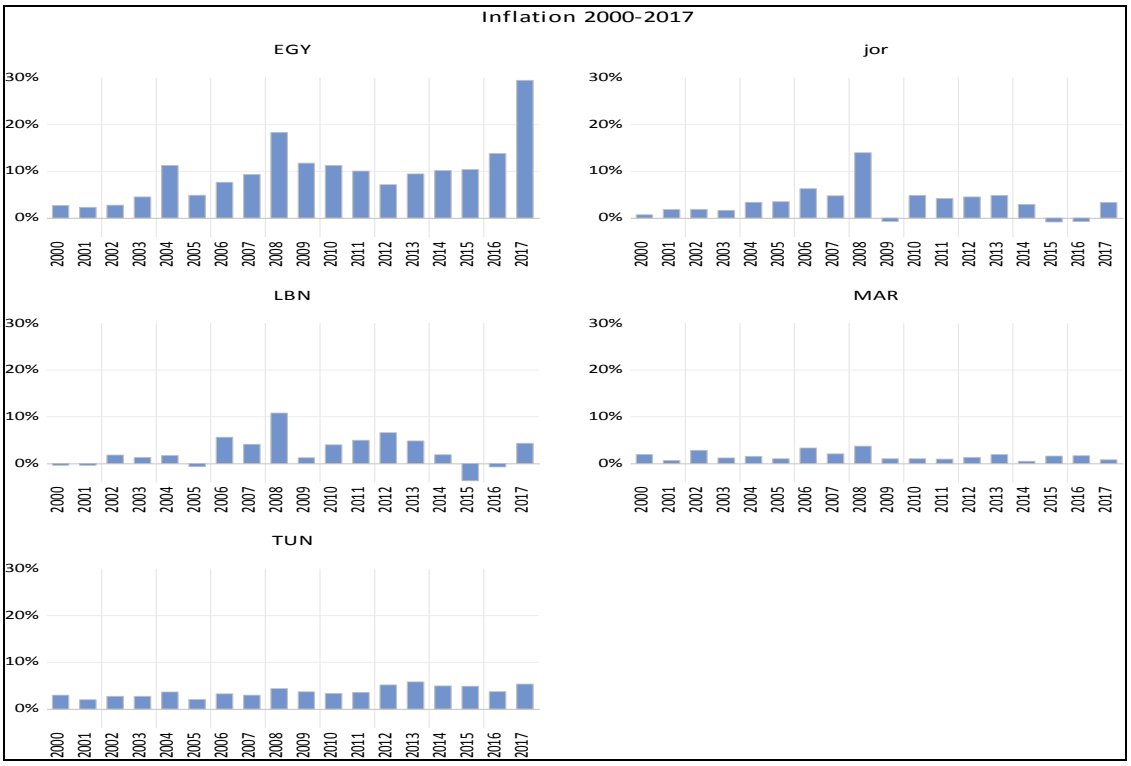

(من اعداد الباحثة بالأعتماد على بيانات البنك الدول (2000-2017))

3.1. 5 البطالة (Unemployment)

نُلاحظ من خلال بيانات الشكل رقم (5-3) ارتفاع معدلات البطالة في **تونس** خلال فترة الدراسة حيث كانت تونس أعلى الدول عينة الدراسة في أرتفاع معدلات البطالة حيث بلغ متوسط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معدل البطالة خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2017 (14.7%)، أما عام 2011 عانت تونس من أعلى معدل بطالة خلال فترة الدراسة بلغت (18.3%).

أما فيما يتعلق **بالأردن** أن معدلات البطالة مرتفعة خلال فترة الدراسة حيث كانت الأردن ثاني الدول عينة الدراسة التي تُعاني من ارتفاع في معدلات البطالة . حيث بلغ متوسط معدل البطالة خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2017 (13.6%)، اما عام 2002 وصلت معدلات البطالة إلى أقصاها خلال فترة الدراسة حيث وصلت إلى معدل (15.3%).

الشكل رقم (5-3) معدلات البطالة في الدول عينة الدراسة (2000-2017)

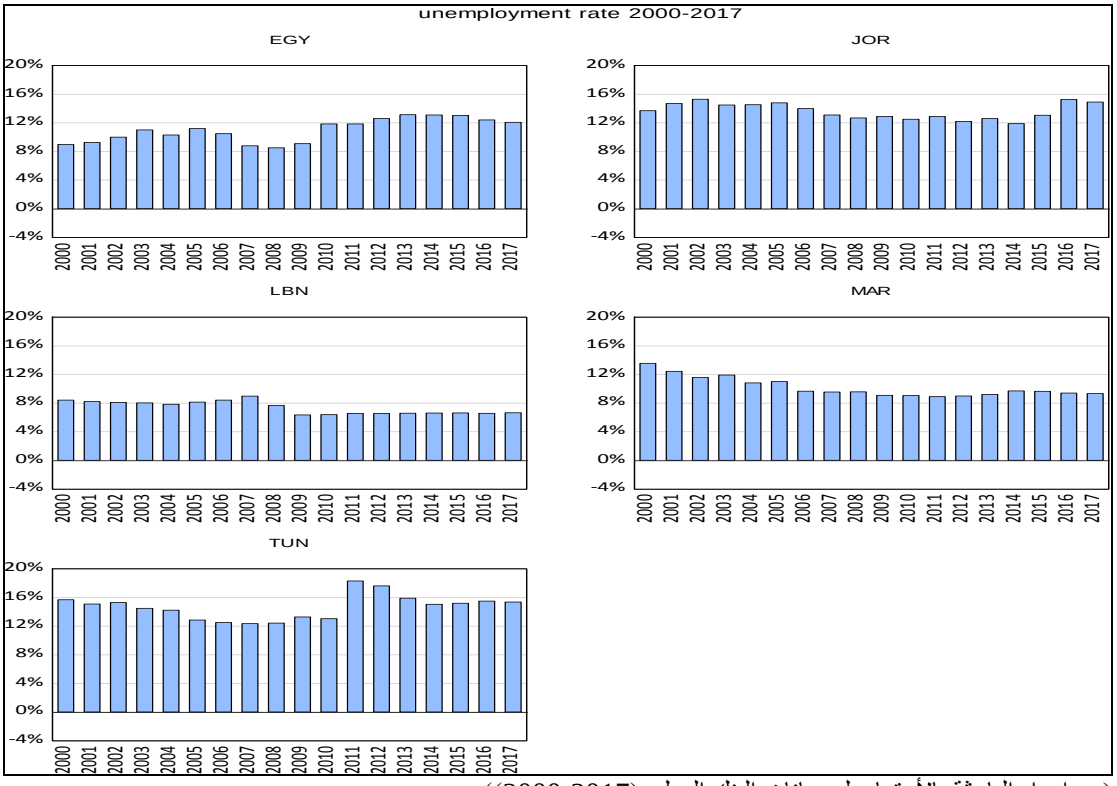

(من اعداد الباحثة بالأعتمادعلى بيانات البنك الدولي (2000-2017))

أما بالنسبة **لمصر** أن معدلات البطالة مرتفعة خلال فترة الدراسة حيث بلغ متوسط معدل البطالة خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2017 (11%)، اما عام 2000 وصلت معدلات البطالة إلى اقصاها خلال فترة الدراسة حيث بلغ معدل البطالة (13.6%).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يتعلق بالمغرب أن معدلات البطالة منخفضة، حيث بلغ متوسط معدل البطالة خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2017 (10%)، أما عام 2002 وصلت معدلات البطالة إلى أقصاها خلال فترة الدراسة حيث وصلت إلى معدل (15.3%).

أما فيما يتعلق **بلبنان** إنخفاض معدلات البطالة خلال فترة الدراسة حيث كانت لبنان اقل الدول عينة الدراسة في إنخفاض معدلات البطالة، حيث بلغ متوسط معدل البطالة خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2017 (7%)، اما عام 2007 فقد وصل معدل البطالة إلى أقصاه خلال فترة الدراسة وبلغ (8.9%).

3.1. 6 الائتمان للقطاع الخاص (Domestic credit to the Privet Sector):

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-6) أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في **لبنان** الأعلى من بين الدول عينة الدراسة، حيث بلغ متوسط الائتمان الممنوح للقطاع الخاص خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2017 (85.5%)، أما عام 2017 فقد حققت لبنان أعلى نسبة من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بلغت (105%) من الناتج المحلي الإجمالي

أما فيما يتعلق **بالاردن** تطور حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص حيث بلغ متوسط الائتمان الممنوح للقطاع الخاص خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2017 (76.5%). أما عام 2007 فقد حققت الاردن اعلى نسبة من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بلغت (91.6%) من الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة **لتونس** ارتفاع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص حيث بلغ متوسط الائتمان الممنوح للقطاع الخاص خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2017 (68%). أما عام 2017 فقد حققت تونس أعلى نسبة من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بلغت (86%) من الناتج المحلي الإجمالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (3-6) الائتمان للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي (2000-2017)

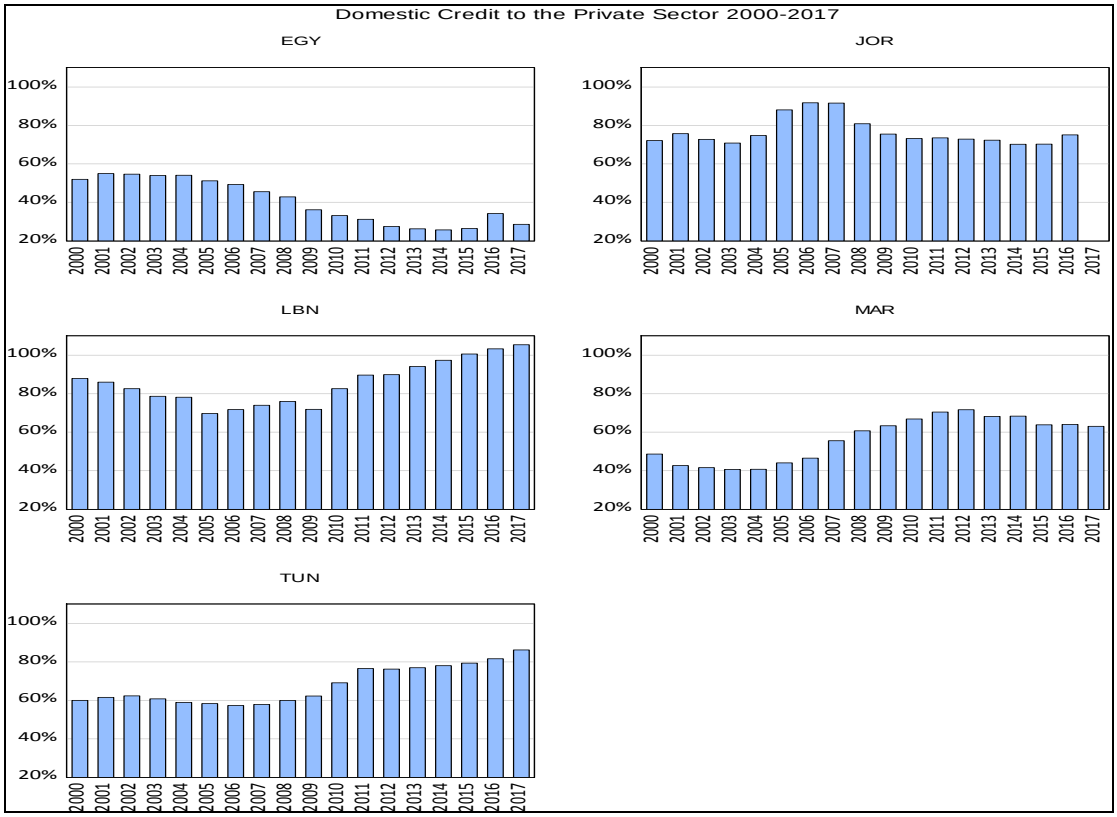

(من اعداد الباحثة بالأعتماد على بيانات البنك الدولي (2017 - 2000))

أما فيما يتعلق **بالمغرب** ارتفاع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص حيث بلغ متوسط الائتمان الممنوح للقطاع الخاص خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2017 (56.7%). أما عام 2012 فقد حققت المغرب أعلى نسبة من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بلغت (71.6%) من الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يتعلق **بمصر** كانت أقل دولة من الدول عينة الدراسة في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، حيث بلغ متوسط الائتمان الممنوح للقطاع الخاص خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2017 (40%). أما عام 2001 فقد حققت مصر أعلى نسبة من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بلغت (55%) من الناتج المحلي الإجمالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

التحليل القياسي

يهدف هذا الفصل إلى قياس أثر التسهيلات الائتمانية على البطالة في الدول العربية غير المصدرة للنفط خلال الفترة من (2000-2017) من خلال توظيف بيانات ل 5 دول عربية غير المصدرة للنفط وهي: الاردن ولبنان ومصر وتونس والمغرب، ولضمان الحصول على نتائج تحليل قياسي امثل و تقديرات غير مزيفة (Not Spurious Regression) سيتم اجراء الاختبارات التشخيصية اللازمة لاستخدام النموذج القياسي المناسب، وتتضمن الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة ، واختبار جذر الوحدة للسكون (Unit Root Test) ومن ابرزها إختبار (Levin, Lin and Chu test (LLC))، وبناء على نتائج الاختبارات سوف يتم اختيار الطريقة الامثل لتقدير النموذج القياسي. ولتحقيق هدف الدراسة سيشمل هذا الفصل تحديد نموذج الدراسة وتحديد متغيرات الدراسة ومصادر البيانات والأختبارات القياسية التشخيصية، ونتائج التحليل القياسي وعرض النتائج والتوصيات التي خرجت بها الدراسة.

4.1 نموذج الدراسة :

بناء على النظرية الاقتصادية وعلى دراسة الأدبيات السابقة العربية والأجنبية فيما يتعلق بالبطالة والعوامل المحددة لها تم اختيار أهم المتغيرات التي تؤثر على البطالة واضافة متغير التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص لبيان أثر التسهيلات الائتمانية على البطالة في الدول العربية قيد الدراسة، ومن أهم هذه الدراسات (Alrabba, 2017),(Trimurti, 2014),(GUR, 2015),(Asif, 2013)، حيث تم اعتماد المتغيرات التالية كأهم المتغيرات التي تؤثر على البطالة وهي: معدلات البطالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الفترة الماضية، النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص، و النمو في اجمالي رأس المال الثابت .

وبالتالي يكون الشكل العام للنموذج القياسي المراد تقديره كما يلي :

$$\text{Unemployment}_{it} = F(\text{Unemployment}_{it-1}, \text{GDP growth}_{it}, \text{Domestic Credit}_{it}, \text{Growth GFCF}_{it})$$

وبذالك تكون الصيغة الخطية المستخدمة للنموذج على النحو التالي :

$$\text{Unemployment}_{it} = \beta 0 + \beta 1\ \text{Unemployment}_{it-1} + \beta 2\ \text{gdp growth}_{it} + \beta 3\ \text{domestic credit}_{it} + \beta 4\ \text{growth gfcf}_{it} \quad ...(1)$$

كما وسوف يتم تقدير هذا النموذج مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة السابقة للمتغيرات المفسرة، وذلك لأنه حسب النظرية الاقتصادية فأن تأثير هذه المتغيرات يظهر في السنوات اللاحقة، وهو الذي تم الاعتماد عليه لتحقيق هدف الدراسة وبذالك تكون الصيغة الخطية المستخدمة للنموذج على النحو التالي:

$$\text{Unemployment}_{it} = \beta 0 + \beta 1\ \text{Unemployment}_{it-1} + \beta 2\ \text{gdp growth}_{it-1} + \beta 3\ \text{domestic credit}_{it-1} + \beta 4\ \text{growth gfcf}_{it} \quad .....(2)$$

حيث :

Unemployment i,t : معدل البطالة للدول .

gdp growth : النمو في الناتج المحلي الإجمالي .

domestic credit: الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

growth gfcf : النمو في اجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

t-1 : ترمز إلى قيمة المتغير في السنة الماضية

$\beta 0$: الحد الثابت

βi: قيم المعاملات

i: الدول عينة الدراسة . t: البعد الزمني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال تقدير النموذج رقم (*2*) سيتم بيان تأثير حجم الائتمان في السنوات السابقة على البطالة. كما سيتم أيضاً تقدير النموذج رقم (*1*) وذلك لبيان ما اذا كان حجم الائتمان في السنة نفسها يؤثر على حجم البطالة في نفس السنة أو أن تأثيرها يظهر في السنوات اللاحقة.

4.2 متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

تقوم هذه الدراسة على استخدام مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، والتي تم اختيارها من مجموعة من المتغيرات التي وظفت في الأدبيات السابقة الخاصة بموضوع التسهيلات الائتمانية والبطالة، وفيما يلي عرض ملخص لمتغيرات الدراسة ولتعريفاتها الإجرائية .

- معدل البطالة (Unemployment (UN: وهو المتغير التابع في هذه الدراسة وهو يمثل نسبة البطالة من القوة العاملة . وتم الحصول على بيانات هذا المتغير لجميع الدول من قاعدة بيانات البنك الدولي .

أما فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة فكانت ممثلة كالاتي:

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP Growth): ويمثل النمو السنوي في الأداء الاقتصادي للدول . وتم إحتساب النمو الاقتصادي لجميع الدول بالإعتماد على البيانات الصادرة عن قاعدة بيانات البنك الدولي .
- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ((Domestic Credit To The Privet Sector (DC) : ويمثل الائتمان الممنوح من البنوك المرخصة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وتم الحصول على بيانات هذا المتغير لجميع الدول من قاعدة بيانات البنك الدولي .
- النمو في إجمالي رأس المال الثابت Growth Gross Fixed Capital (GFCF) Formation: وهو يعكس النمو في حجم رأس المال الثابت في الدول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وتم الحصول على بيانات هذا المتغيرلجميع الدول من قاعدة بيانات البنك الدولي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبما أن جميع البيانات تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي فأن هذا الأمر يضمن تجانس آلية الحساب والتعريف الأجرائي ودقة البيانات.

4.3 الأساليب القياسية

تستحوذ نماذج تحليل البيانات المجمعة (Panel Data Analysis) بأهتماما كبيراً في الآونة الاخيرة خصوصاً في الدراسات الاقتصادية والمالية، وذلك لأنها تأخذ بعين الإعتبار أثر تغير الإختلافات بين الوحدات المقطعية (Cross-sectional) وأثر تغير الزمن (Time-series) في الوقت نفسه، حيث تعتبر مزيج من البيانات المقطعية وبيانات السلاسل الزمنة. واعتاد الباحثون العرب على تسميتها ببيانات البانل Panel Data، وهناك عدة تسميات لبيانات البانل منها البيانات الطويلة (Longitudinal Data) وهي عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة وبالبيانات المدمجة (Pooled Data) والتي تشمل بيانات حول مجموعات مختلفة من المفردات عبر الزمن، أي انها مجموعة من المشاهدات المقطعية التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد خلال فترة زمنية معينة (Baltagi, 2005). وفي هذه الدراسة تتمثل بيانات البانل في دمج بيانات عينة مأخوذة من الدول العربية الغير المصدرة للنفط (البعد المقطعي)، وعددها 5 دول، عبر فترة زمنية تمتد من (2017 - 2000) (البعد الزمني) .

ومن أهم ما تتميز به طريقة تحليل البيانات المجمعة (Panel Data Analysis) حسب ما جاء في كتاب (Gujarati and Porter, 2009)هو:

1– الأخذ بعين الإعتبار الإختلافات الفردية (Individual Heterogeneity) والتي قد تظهر في تحليل البيانات المقطعية (Cross-sectional) والسلاسل الزمنية (Time-series) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- توفر البيانات المجمعة (من خلال الحصول على مزيج من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية) معلومات اكثر دقة وتنوعاً ويكون الإرتباط بين المتغيرات بها أقل بالإضافة إلى توفر درجات حرية أكثر.

3- مناسبة أكثر لدراسة التغيرات الديناميكية (Dynamics of Change)

5- تسمح نماذج البانل بدراسة التنبؤ وقياس التاثيرات التي ليس بالسهل الحصول عليها من خلال إستخدام البيانات المقطعية أو السلاسل الزمنية، حيث تساعد على منع ظهور مشكلة إنعدام ثبات تباين حد الخطأ (Heteroscedasticity).

ومن الجدير بالذكر أنه عندما تكون المشاهدات المقطعية مقاسة لنفس وجميع الفترات الزمنية يطلق عليها بيانات طويلة متوازنة (Balanced Panel Data) أي أن البيانات متوفرة لكل السنوات، في حين عندما تكون هنالك بيانات لبعض المتغيرات غير متوفر لبعض السنوات تسمى بيانات طويلة غير متوازنة (Unbalanced Panel Data). وهذه ميزة إضافية حيث تمكننا من تحليل البيانات حتى إذا لم يتوفر بعضها في سنوات معينه لأي سبب من الأسباب.

وفي هذه الدراسة فأن طريقة البانل سوف تأخذ بعين الإعتبار الإختلافات أو الآثار الفردية (individual effects) الخاصة بكل دولة من الدول العربية غير المصدرة للنفط مثل الحالة الاقتصادية والدخل وغيرها من الخصائص المقطعية، كما وتأخذ بعين الإعتبار أيضاً الاثار الزمنية (Time Effect) المشتركة بين الدول العربية غير المصدرة للنفط. (Baltagi, 2005)

وعند إستخدام بيانات البانل (Panel Data) يوجد ثلاث نماذج تعتبر الأكثر إستخدام في تقدير هذا النوع من البيانات، وهي نموذج البيانات المجمعة (Pooled Model) ونموذج الأثر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثابت (Fixed Effects Model) ونموذج الأثر العشوائي (Random Effects Model) ولكل نوع من هذه النماذج ما يناسبه من بيانات وخصائص .حيث يتم إختيار النموذج المناسب بناء على مجموعة من الإختبارات والفحوصات القياسية وتتم المفاضلة بين هذه النماذج ليتم بالنهاية إعتماد نتائج النموذج الأكثر ملائمة لبينات الدراسة. وهذه النماذج الثلاثة التي يتم المفاضلة بينها هي:

1- نموذج البيانات المجمعة (Pooled Model):

يُعرف هذا النموذج أيضاً بنموذج المعامل الثابت (Constant Coefficient Model) والذي يفترض هذا النموذج ان البيانات تبقى ثابتة في البعد المقطعي وعبر الزمن لجميع الدول، أي ثبات المقطع والميل لكل الدول أو الافراد، ويكتفي بعكس الإختلافات الفردية بين الدول والزمن من خلال حد الخطأ ε_{it}. ولتقدير قيم المعلمات التي يفترض أن تكون ثابته لكل الدول يُمكن إستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS) للتقدير وفقا للصيغة الرياضة التالية:

$$y_{it} = c + \beta_i X_{it} + u_{it}$$

حيث ان i تمثل البعد المقطعي أي الدولة أو الفرد و t تمثل بعد الزمن وy_{it} المتغير التابع و c قيمة الحد الثابت وX_{it} تمثل مجموعة من المتغيرات التفسيرية وβ_i متجه المَعلمات لمتغيرات الدراسة، وu_{it} متجه الأخطاء.

وإذا ما تحققت الإفتراضات الأساسية للنموذج التقليدي (ثبات التباين وعدم إرتباط الأخطاء) فإن تقديرات وإستنتاجات طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية يمكننا الإعتماد عليها في التفسير والتقدير(Gujarati and Porter, 2009) . علما بأن واحده من أهم مشاكل هذا النموذج هو افتراضه وجود تجانس بين الأفراد ولا يمكننا من الأخذ بعين الإعتبار الفروقات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفردية. والخطوة الثانية التي يجب القيام بها هو اجراء التقدير من خلال نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model)

2 - نموذج الأثر الثابت (Fixed Effects Model) :

يتعامل نموذج الأثر الثابت مع التغيرات والخصائص الفردية (المقطعية او الزمنية)على اعتبار أنها الحد الثابت، أي أن النموذج يسمح بوجود تفاوت حسب كل دولة أو فرد وحسب كل فترة زمنية (Gujarati and Porter, 2009).حيث يفترض هذا النموذج ثبات الميل وتباين الحد الثابت بين الدول وذلك نتيجة الإختلافات الفردية بينها. ويتم تقديرهذا النموذج بإستخدام متغيرات وهمية (DummyVariables) والتي يرمز لها بالرمز D_{it} بحيث يقيس معامل المتغير الوهمي u_{it} الإختلافات الفردية للدولة. ويأخذ النموذج الشكل التالي:

$$y_{it} = c + \beta_i X_{it} + \mu D_{it} + u_{it}$$

حيث يجب ان يكون عدد المتغيرات الوهمية أقل من عدد الافراد المستخدمة بالتحليل بعدد واحد (N-1) وذلك لتجنب الوقوع في مصيدة المتغيرات الوهمية (Dummy variables trap)وهو تجنب وجود إرتباط خطي تام بين بعض المتغيرات. ومن مشاكل هذا النموذج هو أن زيادة عدد المتغيرات الوهمية تؤدي إلى انخفاض درجات الحرية بالإضافة إلى احتمالية حدوث مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد (Gujarati and Porter, 2009). ولحساب الحد الثابت لكل دولة يتم إضافة قيمة μ_i لكل دولة الى قيمة الحد الثابت c وذلك لبيان الإختلافات والفروقات الفردية لكل دولة.

ويلاحظ أنَّ هذا النموذج يختلف عن نموذج البيانات المُجّمعة بالحد الثابت (c) حيث ان (c) تمثل الحد الثابت وقيمة المعامل للمتغير الوهمي (μ) لكل دولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$(c_i = \alpha + \mu_1 D_1 + \mu_2 D_2 + \ldots + \mu_{N-1} D_{N-1})$، كما ويلاحظ من هذه الصيغة أيضاً أن عدد المتغيرات الوهمية (D) يساوي (N-1) بإفتراض أن عدد الدول المستخدمة في الدراسة (N) وبناء على ذلك فان الميل سيكون ثابت لجميع الدول وأن الإختلافات الفردية ستظهر من خلال اختلاف قيمة (c_i) لكل دولة أو فرد.

ومن الجدير بالذكر أن عدد من المشاكل قد تواجه تطبيق هذا النوع من النماذج منها: أن زيادة عدد المتغيرات الوهمية قد تؤدي إلى إنخفاض درجات الحرية بالإضافة إلى إحتمالية حدوث مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد نتيجة زيادة عدد المتغيرات الوهمية. وفضلاً عن ذلك فإن هذا النموذج لا يستخدم بشكل مباشر في حالة وجود متغير ثابت مع الزمن time in-variant) مثل المسافة والحدود بين الدول (Gujarati and Porter, 2009).

وبعد اجراء الإختبار من خلال البرامج القياسية يتم مقارنة نتائج هذا النموذج مع نتائج نموذج البيانات المجمعة وذلك من خلال اختبار Restricted F test، حيث يتم احتساب قيمة F المحسوبة لهذا الإختبار حسب الصيغة الآتية:

$$\boldsymbol{F_{(N-1,NT-N-K)} = \frac{(RRSS - URSS)/(N-1)}{URSS/(NT-N-K)}}$$

حيث: RRSS هي مجموع مربعات الأخطاء للنموذج المُقيّد (نموذج البيانات المُجّمعة)، وURSS مجموع مربعات الأخطاء للنموذج غير المُقيّد (نموذج الأثر الثابت)، وN عدد الدول، وT عدد السنوات، وK عدد المتغيرات التفسيرية في نموذج الأثر الثابت. ويتبع هذا الإختبار توزيع F عند درجات حرية (N-1) و(NT-N-K).

ومن خلال هذا الاختبار يتم اختبار فرضية العدم H_0 والتي تفترض تساوي الحدود الثابتة بين الدول $(H_0 : \mu_1 = \mu_2 = \ldots = \mu_{N-1} = 0)$، حيث أن رفض فرضية العدم تعني أن نموذج الأثر الثابت هو الأنسب. وفي حال تم قبول قرضية العدم والتي تُعني ان الحد الثابت والميول متساوية لجميع الدول يتم التقدير من خلال طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية. حيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتم رفض فرضية العدم اذا كانت قيمة إحصائية (Fisher) المحسوبة أكبر من قيمة إحصائية فيشر المجدولة. والخطوة التالية التي يجب اجرائها هي تقدير البيانت من خلال النموذج الثالث والمعروف تحت مسمى نموذج الاثار العشوائية (Random Effects Model) ليتم بعد ذلك المفاضلة بينهما.

3- نموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model) :

يتعامل نموذج الآثار العشوائية (REM) مع الآثار الفروقات الفردية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة أي أن الحد الثابت والميول ليست واحدة لجميع الدول. ويقوم هذا النموذج على افتراض رئيسي هو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج المستقلة، كما ويفترض أيضاً أن الحد الثابت(c_i)هو متغير عشوائي يتكون من قيمة ثابته (α) تمثل متوسط عام لكل الافراد بالإضافة حد الخطأ ε_{it} والذي يمثل الفروقات الفردية العشوائية (Baltagi, 2005). أي أن المقطع في هذا النموذج يتمثل بـ$c_i = \alpha + \varepsilon_i$ ولذلك يطلق عليه أيضاً اسم نموذج حد الخطأ المجمع Error Components Modell (ECM). وبالتالي يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha + \varepsilon_i + \beta_i X_{it} + \mu D_{it} + u_{it}$$

واذا اعتبرنا ان $w_{it} = \varepsilon_i + u_{it}$ يتم صياغة النموذج بالشكل التالي

$$y_{it} = \alpha + + \beta_i X_{it} + \mu D_{it} + w_{it}$$

وللتاكد من صحة ودقة نتائج هذا النموذج وأفضليته مقارنة بنتائج نموذج الأثر الثابت من عدمه يجب إجراء إختبار هوسمان (Hausman test). وتعتمد فرضية العدم في هذا الإختبار على انه لا يوجد فرق بين تقديرات نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي، ويتبع هذا الإختبار توزيع (χ^2) عند درجات حرية تساوي عدد المتغيرات التفسيرية في نموذج الأثر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثابت، وإذا تم رفض فرضية العدم فإن هذا يعني عدم ملائمة نموذج الأثر العشوائي بسبب احتمالية وجود ارتباط بين الأخطاء وواحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة (التفسيرية)، وفي هذه الحالة يفضل إستخدام نموذج الأثر الثابت. (Gujarati and Porter, 2009)

كما ويتم أيضاً المفاضلة بين نموذج الأثر العشوائي ونموذج البيانات المجمعة وذلك من خلال إختبار الأثر العشوائي حيث تنص فرضية العدم على عدم وجود تأثيرات فردية بين الدول والتي يتم صياغتها على النحو التالي ($H0 : \sigma^2{}_u = 0$) ، وذلك بأستخدام اختبار (Breusch-Pagan Lagrange Multiplier) . واذا تم رفض الفرضية الصفرية فان نموذج الاثر العشوائي هو الاكثر ملائمة بالمقارنة مع نموذج البيانات المجمعة .

4.4 الاحصاء الوصفي (Descriptive Statistics)

يوضح الجدول رقم (4-1) الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة .

جدول رقم (4-1) الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variables	Mean	Median	Standard Deviation	Minimum	Maximum
unemployment	11.37851	11.87500	2.936752	6.355000	18.33000
gdp growth	4.147036	3.805951	2.30587	-1.91717	10.05448
domestic credit	65.29593	69.11192	19.10536	25.60668	105.4751
growth gfcf	-0.00325	-0.00267	0.077999	0.235698	-0.169016

من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews10

نُلاحظ من خلال الجدول رقم (4-1)، أن المتغير التابع معدل البطالة (unemployment) له وسط قدره (11.378%)، ووسيط قدره (11.875%)، وانحراف معياري قدره (2.936%)، بينما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بلغت القيمة الدنيا (6.355%)، والقيمة القصوى (18.33%)، والفرق بين القيمة الدنيا والقيمة القصوى يشير إلى ان هناك اختلافات في معدلات البطالة للدول عينة الدراسة. وفيما يتعلق بقيم المتغيرات المستقلة، فأن الوسط لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (gdp growth) يقدر بحوالي (4.147%)، والوسيط يقدر بحوالي (3.805%)، والانحراف المعياري (2.305%)، بينما بلغت القيمة الدنيا (1.917-%)، والقيمة القصوى(10.054%)، والفرق بين القيمة الدنيا و القيمة القصوى يشير إلى ان هناك اختلافات في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الدول عينة الدراسة، أما الوسط للائتمان الممنوح للقطاع الخاص (domestic credit) يقدر بحوالي (65.295%)، والوسيط حوالي (69.111%)، والإنحراف المعياري قدره (18.871%)، بينما بلغت القيمة الدنيا (23.606%)، و القيمة القصوى (105.475%). في حين أن الوسط للنمو في إجمالي رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (growth gfcf) يقدر بحوالي (0.0032-%)، والوسيط (0.0026-%)، والانحراف المعياري قدره (0.0779%)، بينما بلغت القيمة الدنيا (0.235%)، والقيمة القصوى (0.169-%)، والفرق بين القيمة الدنيا والقيمة القصوى يشير إلى أن هناك إختلافات في اجمالي رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول عينة الدراسة.

4.5 اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

يعتبر أستقرار البيانات من المواضيع المهمة في التطبيقات الأقتصادية، لذلك قبل البدء بالتحليل القياسي يجب أختبار استقرار البيانات، من أجل اختيار اسلوب التحليل القياسي المناسب لتحقيق أهداف الدراسة. وتوجد مجموعة من الاختبارات المستخدمة لفحص استقرار البيانات ومنها اختبار (Levin, Lin and Chu test (LLC)) واختبار(Hadri) واختبار (Breiung) واختبار (Fisher- ADF) واختبار((im, Pesaran, and Shin(IPS) . والدراسة الحالية سوف تستخدم اختبار (Levin, Lin and Chu test (LLC)). لفحص استقرار متغيرات الدراسة، وذلك لأن هذا الإختبار من أشهر الإختبارات المستخدمة في فحص استقرار حزم البيانات.حيث يفترض اختبار (LLC) وجود جذر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحدة مشترك لجميع الدول، وبناء على نتائج هذا الإختبار اذا تم رفض الفرضية الصفرية فان المتغير يكون مستقر عند المستوى، واذا تمتعت جميع المتغيرات بالاستقرار على المستوى هذه الصفة فيمكن حينئذ تطبيق نماذج البانل التي تمت الاشارة اليها في هذا الفصل (نموذج البيانات المجمعة، ونموذج الاثر الثابت، ونموذج الاثر العشوائي)، اما اذا تم قبول الفرضية الصفرية فان المتغير يكون غير مستقر ويجب اعادة الاختبار الايجاد درجة استقرار هذا المتغير فاذا كانت البيانات مستقرة على خليط من المستوى او الفرق الاول فلا بد من اختبار مدى وجود متجه للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

يوضح الجدول رقم (2-4) نتائج اختبارين (LLC) الذي تم الاعتماد عليه في فحص استقرار بيانات الدراسة، إذ يعتبر هذا الإختبار الاكثر استخدام في فحص إستقرار حزم البيانات حيث تم فيه فحص متغيرات الدراسة دون اخذ فترة التباطئ ، ومن ثم فحص المتغيرات مع اخذ فترة التباطئ .

جدول رقم (2-4) نتائج اختبار(LLC) لإستقرار البيانات عند المستوى

Variable	Level	Statistic Value	Probability	Number Observation
unemployment	I(0)	-1.4198	0.0778	80
$unemployment_{t-1}$	I(0)	-2.0915	0.0182	75
gdp growth	I(0)	-1.840	0.0328	80
domestic creidit	I(0)	-1.979	0.0239	69
growth gfcf	I(0)	-5.699	0.0000	75
$gdp\ growth_{t-1}$	I(0)	-1.818	0.0345	75
$domestic\ creidit_{t-1}$	I(0)	-1.3027	0.0963	75

من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews10

وتشير نتائج إختبار (LLC) في الجدول رقم (2-4) إلى استقرار جميع متغيرات الدراسة عند المستوى حيث رفضت الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر وحدة عند مستوى معنوية 5% ولجميع متغيرات الدراسة . ونظرا لاستقرار جميع متغيرات الدراسة عند المستوى لا توجد ضرورة لفحص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

احتمالية وجود متجه للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة . وهكذا يمكن الاعتماد على الطرق التقليدية و منها طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة .

4.6 تقدير النموذج :

لتقدير نموذج الدراسة الرئيسي المحدد في المعادلة رقم (2) بأستخدام حزم البيانات (البانل) لابد اولا من تقدير هذه المعادلة بالنماذج الاحصائية الثلاثة، التي تعد الاكثر استخداما في مثل هذا النوع من البيانات. وهي نموذج البيانات المجمعة ونموذج الاثر الثابت ونموذج الاثر العشوائي، ويمثل الجدول رقم (3-4) ملخص لنتائج تقدير هذه النماذج. وفي المجمل، فأن جميع المعلمات في جميع النماذج المقدرة حملت الاشارة المتوقعة لها، بالإضافة إلى ان المعلمات المقدرة شهدت تباينا في قيمها وقيم معامل التحديد، بالإضافة إلى الأهمية الإحصائية التي تمتعت معظم المعلمات بدلالة احصائية هامة عند مستوى معنوية 5% وذلك بناء على قيم t المحسوبة (القيم بين الاقواس).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3-4) نتائج تقدير المعادلة رقم (2)

Variable	Pooled Model	Fixed Effect Model	Random Effect Model
c	1.108568 (1.742390)	5.390067 (4.405615)*	1.108568 (1.927311)*
$unemployment_{t-1}$	0.949415 (27.45253)*	0.673112 (9.548618)*	0.949415 (30.36610)*
$gdp\ growth_{t-1}$	-0.067771 (-1.555015)	-0.115475 (-2.784987)*	-0.067771 (-1.720050)
$domestic\ creidit_{t-1}$	-0.004334 (-0.787058)	-0.018810 (-1.939495)*	-0.004334 (-0.870589)
growth gfcf	-2.656036 (-2.069039)*	-2.103517 (-1.772326)*	-2.656036 (-2.288628)*
Adj. R^2	0.905	0.922	0.905
F-Statistic	202.221	126.447	202.221
Durbin-Watson	2.105	2.064	2.105
BP-LM	0.03198	-	-
Cross Section F-stat	-	5.4705*	-
Hausman	-	0.0002	-

القيم داخل الاقواس عبارة عن قيمة t المحسوبة

* تعني ذات معنوية إحصائية عند مستوى 5%

كما وكانت معاملات التحديد بالنماذج الثلاثة متقاربة نوعاً ما وكان أفضلها معامل التحديد لنموذج الأثر الثابت وقدر بحوالي (92%). وتتمثل الخطوة الثانية التي تتلو عملية تقدير النماذج بتحديد النموذج الاكثر ملائمة لبيانات الدراسة، ولتحديد ذلك تم اجراء الإختبارات التالية:

اولا: اختبار الأثر الثابت: ويُستخدم هذا الإختبار للمفاضلة بين نموذج الأثر الثابت ونموذج البيانات المجمعة. وحسب هذا الإختبار، بلغت قيمة F المحسوبة (5.47) وقيمة F الجدولية (2.37) عند مستوى معنوية 5% ودرجة حريه 85 . ولذلك رفضت الفرضية الصفرية القائلة بمساواة الاختلافات الفردية بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول، وهذا يعني وجود اختلافات فردية بين الدول وبناء عليه فأن نموذج الاثر الثابت هو الأكثر ملائمة بالمقارنة مع نموذج البيانات المجمعة .

ثانيا: أختبار الاثر العشوائي: يُستخدم هذا الإختبار للمفاضلة بين نموذج الأثر العشوائي ونموذج البيانات المجمعة، بإستخدام اختبار (Breusch- Pagan Lagrange Multiplier (BP-LM))، وبناء على نتائج هذا الاختبار رفضت الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود اثر عشوائي بين الدول حيث بلغت قيمة BP-LM (0.0319) وبناء على ذلك فان نموذج الأثر العشوائي هو الأكثر ملائمة بالمقارنة بنموذج البيانات المجمعة.

ثالثا: اختبار إرتباط الاثر العشوائي: باستخدام اختبار (Hausman). ويستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج الاثر الثابت ونموذج الاثر العشوائي، وبناء على نتائج هذا الاختبار تم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط بين الاثر العشوائي والمتغيرات المستقلة عند مستوى معنوية 5% ، حيث كانت قيمة X^2 المحسوبة (0.0002)، وبناء على النتائج تم رفض فرضية العدم ولذلك فأن النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة هو نموذج الاثر الثابت (Fixed Effect Model) بالمقارنة مع نموذج الاثر العشوائي.

وبناء على نتائج هذه الإختبارات فأن نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model) هو الأكثر ملائمة لتقدير نموذج الدراسة، ويبين الجدول رقم (3-4) نتائج تقدير المعادلة رقم (2) (اي مع اخذ فترة التباطئ للمتغيرات) وبناء على ذلك تم تفسير نتائج هذا النموذج (العامود الثالث في الجدول رقم (3-4)) لتحديد أثر التسهيلات الائتمانية على البطالة في الدول العربية الغير المصدرة للنفط .

وبما ان نتائج الإختبارات التشخيصية قد اثبتت بأن نموذج الأثر الثابت هو الأكثر ملائمة لتقدير النموذج والذي يفترض ثبات الميل وتباين الحد الثابت الذي يعكس الخصائص والإختلافات الفردية لكل دوله.حيث يتم تقدير التباين في الحد الثابت في هذا النموذج من خلال إستخدام متغيرات وهمية (DummyVariables)لكل دولة والتي يرمز لها بالرمز D_{it} بحيث يقيس معامل المتغيرالوهمي μ_i الإختلافات والفروقات الفردية لكل دولة، ويتم إضافة قيمة μ_i لكل دولة الى قيمة الحد الثابت c

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والذي تم تقديره بالنموذج والذي يساوي (5.390067). هذا وقد تم احتساب قيم μ_iلكل دولة بناء على فحص (Cross Section Fixed Effect) والتي تم تقديرها من خلال برمجية Eviews وتم اضافتها الى قيمة الحد الثابت c، بحيث كانت نتائج الحد الثابت لكل دولة كما هو مبين في الجدول رقم (4-4).

جدول رقم (4-4)(Cross Section Fixed Effect)

Country	Individual Effect		Constant		Cross Fixed Effect each country
Egypt	-0.39318	+	5.390067	=	4.996816
Jordan	1.140575				6.530575
Lebanon	-1.01145				4.378553
Marocco	-0.72786				4.662145
Tunis	0.991911				6.381911

من اعداد الباحثة بالأعتماد على برنامج Evewies10

نُلاحظ من الجدول (5-4) أن الحد الثابت في الأردن هو الأعلى من بين الدول عينة الدراسة وبلغ (6.53%) إي أن الخصائص الفردية للأردن تجعل من البطالة هي الأعلى في الأردن مقارنة بالدول الأخرى عينة الدراسة، وهذه الخصائص قد تعزى الى عدم موائمة مخرجات التعليم الى متطلبات سوق العمل الأردني، بالإضافة الى ثقافة العيب وعزوف الشباب الأردني العمل في بعض القطاعات الامر المختلف تماما عنه الدول العربية الأخرى عينة الدراسة. وجائت تونس في المرتبة الثانية بعد الأردن حيث قدر الحد الثابت بحوالي (6.38%)اي ان البطالة في تونس في ظروفها الطبيعية تكون عند هذا المستوى وقد يعزى ارتفاع معدلات البطالة الطبيعة في تونس الى الظروف السياسة والاقتصادية التي مرت بها في السنوات الأخيرة. في حين ان الحد الثابت لمصريقدر بحوالي (4.99%)اي ان البطالة في مصر في ظروفها الطبيعية مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة تقدر بحوالي ٥%، والحد الثابت للمغرب بلغ (4.66%)في حين ان الحد الثابت للبنان كان الأقل من بين الدول عينة الدراسة ويقدر بحوالي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(4.37%) إي أن البطالة في لبنان في ظروفها الطبيعية مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة هي الأقل بين الدول عينة الدراسة.

أما فيما يتعلق بنتائج تقدير معلمات متغيرات النموذج والتي تعتبر ثابته لجميع الدول بناء على نموذج الأثر الثابت فقد كانت جميعها مهمه احصائيا عند مستوى معنوية 5%، وان التغيرات في هذه المتغيرات تفسر ما نسبة 92% من التغير في معدلات البطالة في الدول عينة الدراسة بناء على قيمة معامل التحديد المعدل $Adj\ R^2$.

للتأكد من عدم وجود الإرتباط الذاتي (Serial Autocorrelation) نقوم بأجراء فحص (Durbin Watson(D.W))، ولكن في حال وجود متغير متباطئ للمتغير التابع وهو في هذه الدراسة ($Unemployment_{t-1}$) فأن احصاء (D.W) يتجه نحو قيمة (2) وإذا استندنا الى قيمة (D.W) سنصل إلى نتيجة خاطئة ونقول انه لا يوجد مشكلة إرتباط ذاتي، وبالتالي لابد من حساب قيمة (Durbin h statistic) وعند حساب قيمة Durbin h statistic والتي تم حسابها من خلال المعادلة التالية:

$$h = \left(1 - \frac{DW}{2}\right) \cdot \sqrt{\frac{T}{1 - T\,[var(\beta)]}}$$

وبلغت قيمة (Durbin h) (0.36)، واذا تم مقارنتها مع قيمة t الجدولية التي بلغت (1. 98) عند درجات حرية 85 ومستوى معنوية 5% فأن قيمة (Durbin h) أقل من t الجدولية وهذا يعني أننا لا نستطيع أن نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد مشكلة إرتباط ذاتي (Serial Autocorrelation) وهذا يؤكد على أن التنائج صحيحه.

وبناء على ذلك يمكن تفسير تاثير متغيرات الدراسة على مستوى البطالة على النحو التالي:

- النمو في الناتج المحلي الإجمالي لسنة ماضية ($GDP\ Growth_{t-1}$): تشير نتائج نموذج الاثر الثابت في الجدول رقم (3-4) إلى وجود علاقة عكسية مهمه احصائيا بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لسنة ماضية ومعدلات البطالة، وهذا ينسجم مع الدراسات السابقة والاطار النظري للعلاقة بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة. اماقيمةالمعلمةوالتي تساوي (0.115-)، فهي تشير إلى ان زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة ب (0.115).مع ثبات العوامل الاخرى .

- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص لسنة ماضية (Domestic Credit $_{t-1}$) :حيث تشير نتائج نموذج الاثر الثابت في الجدول رقم (3-4) إلى وجود علاقة عكسية مهمه احصائيا بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الدول و معدلات البطالة، وهذا ينسجم مع الدراسات السابقة و الاطار النظري للعلاقة بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الدول ومعدلات البطالة. أي ان زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بوحدة واحدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتهسوف يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة ب (0.018) السنة القادمة. وبالرغم وجود علاقة عكسية مهمه احصائيا بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الدول عينة الدراسة ومعدلات البطالة، الا ان هذا التأثير يبقى ضئيل، بمعنى ان التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص تساهم بشكل بسيط جدا في خلق فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة.

- النمو في اجمالي رأس المال الثابت (Growth GFCF): وتشير نتائج نموذج الاثر الثابت في الجدول (3-4) إلى وجود علاقة عكسية بين النمو في اجمالي رأس المال الثابت في الدول ومعدلات البطالة، وهذا ينسجم مع الدراسات السابقة و الاطار النظري للعلاقة بين النمو في اجمالي راس المال الثابت في الدول و معدلات البطالة. اي ان زيادة النمو في اجمالي رأس المال الثابت بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الاخرى سوف يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة بمقدار2.103وحدة . وهذه النتيجة تؤكد على أهمية تراكم راس المال في خلق فرص عمل والتخفيف من حدة البطالة. حيث يمكن اعتبار زيادة اجمالي رأس المال الثابت في الدول عينة الدراسة من اهم العوامل التي تساهم في تخفيض معدلات البطالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وللتأكد من صحة صياغة وتحديد النموذج تمتقدير**المعادلة رقم 1** دون اخذ فترة التباطئ لبعض المتغيرات التفسيرية للبطالة وذلك لبيان الفرق بين الصيغتين . حيث يبين الجدول رقم (4-5) خلاصة نتائج الاختبارات الثلاثة للمعادلة رقم 1 دون اخذ قيم المتغيرات في السنوات السابقة.

وبمقارن نتائج الجدول رقم (4-3)مع الجدول رقم (4-5) وبالاعتماد على نتائج نموذج الاثر الثابت (العامود الثالث في الجدولين)، نلاحظ بان قيم المعاملات للمتغيرين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والنمو في اجمالي راس المال الثابت في نفس غير مهمين احصائيا وليس لهما تأثير احصائي مهم على معدلات البطالة في نفس السنة. وبناء على ذلك فان نتائج تقدير المعادلة رقم 3 هي الادق.

جدول رقم (4-5) نتائج تقدير المعادلة رقم (1)

Variable	**Pooled Model**	**Fixed Effect Model**	**Random Effect Model**
c	1.230551 (2.066816)*	3.966847 (3.473202)*	1.230551 (2.203236)*
$unemployment_{t-1}$	0.959148 (28.74333)*	0.754407 (10.82432)*	0.959148 (30.64053)*
gdp growth	-0.148600 (-3.271199)*	-0.147529 (-3.316006)*	-0.148600 (-3.487114)*
domestic creidit	-0.002688 (-0.528458)	-0.009158 (-0.993894)	-0.002688 (-0.563338)
growth gfcf	-1.134166 (-0.848854)	-0.761623 (-0.605444)	-1.134166 (-0.904883)
Adj. R^2	0.912	0.922	0.912
F-Statistic	216.675	124.958	216.675
Durbin-Watson	2.02	2	2.02
BP-LM	0.0344	-	-
Cross Section F-stat	-	3.693*	-
Hausman	-	0.0005	-

من اعداد الباحثة بالأعتماد على برنامج Evewies10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج و التوصيات

5.1 النتائج

هدف هذا الفصل إلى تلخيص ابرز ما جاءت به الدراسة من نتائج حول موضوع أثر التسهيلات الائتمانية على البطالة في الدول العربية غير المصدرة للنفط خلال الفترة الزمنية من 2000 إلى 2017، حيث هدفت هذه الدراسة الى بيان الدور الذي تلعبه التسهيلات الائتمانية في خلق فرص عمل وزيادة الطلب على العمالة وبالتالي التقليل من معدلات البطالة. ولتحقيق هدف الدراسة تم في البداية بيان ما تضمنته النظرية الاقتصادية حول دور التسهيلات الائتمانية في تحفيز الاقتصاد والحد من معدلات البطالة، وتم أيضاً وصف متغيرات الدراسة وتطورها خلال فترة الدراسة. حيث تبين بأن الدول عينة الدراسة تُعاني من معدلات بطالة مرتفعة، وكانت معدلات البطالة في تونس هي الأعلى ووصلت بالمتوسط خلا فترة الدراسة الى 14.7% في حين كانت معدلات البطالة في لبنان هي الأقل نسبيا وبلغت بالمتوسط خلال فترة الدراسة حوالي 7%. كما أظهرت نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة فشل الدول عينة الدراسة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة خلال فترة الدراسة، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في الدول عية الدراسة خلال فترة الدراسة حوالي 4.1%. كما أظهرت النتائج أن حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص قد بلغت بالمتوسط 65% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول عينة الدراسة وكانت لبنان هي الأعلى في هذا المؤشر ومصر هي الأدنى من بين الدول عينة الدراسة.

أما فيما يتعلق بالجانب القياسي لهذه الدراسة فقد اعتمدت الدراسة على إستخدام اسلوب تحليل بيانات البانل (Panel Data Analysis) وذلك بإستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، حيث تم في البداية اجراء الاختبارات التشخيصية القياسية وذلك لضمان تقدير النموذج بطريقة دقيقة وغير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منحازة. حيث تم اختبار استقرار البيانات باستخدام اختبار((Levin, Lin and Chu test (LLC وتبين ان جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى. وتم بعد ذلك تقدير النموذج من خلال النماذج الثلاثة الأكثر استخداما في بيانات البانل وبعد المفاضلة بين نتائج النماذج الثلاثة تبين بأن نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model)هو الأكثر ملائمة لتقدير نموذج الدراسة. وبناء على نتائج التحليل القياسي خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- وجود علاقة عكسية مُهمه احصائياً بين النمو في الناتج المحلي الاجمالي لسنة ماضية ومعدلات البطالة في الدول عينة الدراسة، وأن قيمة المعلمة المقدرة والتي تساوي (0.115-) تشير إلى أن زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة ب (0.115).مع ثبات العوامل الاخرى.

2- وجود علاقة عكسية مُهمه احصائياً بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص لسنة ماضية في الدول ومعدلات البطالة، أي أن زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بوحدة واحدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابته سوف يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة ب (0.018) في السنة القادمة. وبالرغم وجود علاقة عكسية مهمه احصائيا بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الدول عينة الدراسة ومعدلات البطالة الا أن هذا التأثير يبقى ضئيل، بمعنى ان التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص تساهم بشكل بسيط جدا في خلق فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة.

3- وجود علاقة عكسية مُهمه احصائياً بين النمو في اجمالي رأس المال الثابت في الدول ومعدلات البطالة، اي ان زيادة النمو في اجمالي رأس المال الثابت بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الاخرى سوف يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة بمقدار2.103وحدة. وهذه النتيجة تؤكد على أهمية تراكم راس المال في خلق فرص عمل والتخفيف من حدة البطالة. حيث يمكن اعتبار زيادة اجمالي رأس المال الثابت في الدول عينة الدراسة من أهم العوامل التي تساهم في تخفيض معدلات البطالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.2 التوصيات

بناء على النتائج التي توصلت اليها الدراسة يمكن تلخيص عدد من التوصيات التي يمكن تقديمها لمتخذي القرار والتي يمكن لها أن تساهم في التقليل من معدلات البطالة في الدول عينة الدراسة ومنها :

يجب على بعض الدول وخاصة الأردن العمل على التقليل من الفروقات الفردية التي تؤثر على معدلات البطالة ومنها عدم موائمة مخرجات التعليم لمتطلبات السوق وخلق حوافز لتشجيع الشباب الأردني العاطل عن العمل للعمل في بعض القطاعات غير المرغوب بها بالأردن والتي تسيطر عليها العمالة الأجنبية.

كما وتوصي هذه الدراسة أيضاً بأن على الدول عينة الدراسة التركيز كثيراً على تحقيق ارتفاع معدلات النمو في تراكم راس المال الثابت بصفته محركاً للاقتصادات ومساهماً بشكل فعال في خلق فرص العمل وتقليل معدلات البطالة في الدول عينة الدراسة.

وبناء على نتائج الدراسة توصي هذه الدراسة بأنه على الدول عينة الدراسة التركيز على زيادة حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من خلال تبسيط إجراءات منح التسهيلات وتخفيض اسعار الفائدة، الامر الذي يؤدي الى زيادة الاستثمار والإنتاج والطلب على الايدي العاملة وتقليل معدلات البطالة.

كما وتوصي هذه الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول دور التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص حسب القطاعات لبيان اكثر القطاعات أهمية في خلق فرص العمل، واجرء المزيد من البحوث أيضا حول اهم العوامل التي قد تساهم بتقليل معدلات البطالة في الدول العربية عينة الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المراجع العربية

- أبو عيدة، عمر و زبدة، خالد (2016). دور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين، **مجلة جامعة الخليل للبحوث**، (1) 10. ص207.

- أرشيد، عبدالمعطي و جودة، محفوظ. (1999). ادارة الائتمان. دار وائل للنشر، عمان، الاردن.

- أوكيلي، إلهام. (2017). مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة. رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، قسم العلوم الاقتصادية.

- انجرو، ايمان. (2007). التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري أنموذجا). رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية.

- الأسطل، محمد. (2014). العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين. الجامعة الإسلامية كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية، غزة .

- الأمم المتحدة. (2017). تقرير أهداف التنمية المستدامة.

- البكر، محمد عبدالله. (2007). اثر البطالة في البناء الاجتماعي (دراسة تحليلية للبطالة و أثرها في المملكة العربية السعودية). مجلة العلوم الإجتماعية، جامعة الكويت. 32 (2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بهلول، مها. (2015). المحددات الاقتصادية للبطالة في الاراضي الفلسطينية دراسة قياسية (1995- 2012)، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية، غزة.

- جار الله، رغد، أسامة؛ ذنون، مروان، عبد المالك. (2013). قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية بأستخدام نموذج الانحدار الذاتي للأبطاء الموزع للفترة من 1960 الى 2010. مجلة تنمية الرافدين. 35 (114).
- حلحال، شهيناز وأيت، وسام. (2016). دور البنوك في التنمية الاقتصادية. رسالة ماجستير. جامعة عبد الرحمن، الجمهورية الجزائرية .
- دربي، حيدر. (2014). النمو الاقتصادي والقطاع المالي في العراق. رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الزراعة.
- ربحية، قبي. (2014). الائتمان المصرفي وأثره على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1994 - 2011. رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ورقلة، الجزائر.

- رمضان، زياد. (1977). ادارة الاعمال المصرفية. الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

- زايدة، دعاء. (2006). التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة .

- زريقات، زياد؛ المقابلة، حسين؛ يوسف، أيمن. (2015). تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الادن (1980 - 2009). المجلة العربية للإدارة. 35 (1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- صندوق النقد العربي. (2017). التقرير العربي الموحد. ابوظبي.
- الطاهر، جليط. (2016). محددات البطالة في الجزائر دراسة قياسية. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. (2) 13. ص 80-68.
- طلافحة، حسين. (2012). حل معضلة بطالة المتعلمين في الوطن العربي. المعهد العربي للتخطيط سلسلة الخبراء. العدد (45).
- عبدالله، اميره ،عبدالله و سلمان، مقدم. (2016). البطالة و التضخم. رسالة ماجستير، جامعة ابوبكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية، تلمسان، الجزائر.
- عثامنة، عبدالباسط، عبدالله. (2014). الاثار الاقتصادية الكلية للتسهيلات الائتمانية في الاردن: دراسة تحليلية قياسية لجانب العرض خلال الفترة من 1975- 2010. مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الانسانية، جامعة الملك خالد، السعودية، (1) 23، 135-184.
- عماني، لمياء؛ بن معزو، محمد، زكريا. قياس تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المغرب (1988-2014). مجلة الباحث، 17 (17) 142-129.
- الفليت، خلود. (2004). أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، قسم ادارة الاعمال، غزة.
- محمد، غردي. (2012). البطالة واثارها الاقتصادية والإجتماعية في الوطن العربي. مجلة الإبداع، (2)2، 56-48
- مناد، خديجة. (2012). العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الاردنية. رسالة ماجستير. جامعة اليرموك، قسم العلوم المالية و المصرفية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نصار، صديق. (2005). العوامل المؤثرة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة (دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الاسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة. رسالة ماجستير. الجامعة الاسلامية، قسم ادارة الاعمال، كلية التجارة، غزة.
- منظمة العمل الدولية. (2016). تقرير المعدل العالمي لبطالة الشباب
- منظمة العمل الدولية (2017). تقرير المعدل العالمي لبطالة الشباب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الاجنبية :

- Abdullah , A. (2016) .The Effect Of Credit Facilities On Economic Growth In Palestine .Birzeit University .
- Ananzeh, I. E. N. (2016). Relationship Between Bank Credit And Economic Growth: Evidence From Jordan. International Journal Of Financial Research, 7(2), 53-63.
- Alkhazaleh, A. M. K . (2017). Does Banking Sector Performance Promote Economic Growth? Case Study Of Jordanian Commercial Banks. Problems And Perspectives In Management, 15(2), 55 - 64.
- Alrabba, M. I. M. (2017). The Determinants Of Unemployment Rate In Jordan: A Multivariate Approach. International Journal Of Economics And Finance, 9(11), 109.
- Babalola , A; Akpansung ,S . (2011) .Banking Sector Credit And Economic Growth In Nigeria . The Central Bank Of Nigeria.2(2).51-62.
- Baltag, Badi.(2005) . Economic Analysis Of Panel Data. Third Edition. John Wiley & Sons, Ltd.4-9

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Bayar, Y. (2016). Financial Development And Unemployment In Emerging Market Economies. Scientific Annals Of Economics And Business, 63(2), 237-245.
- Ciftcioglu , S ; Bein , M . (2017) . The Relationship between Financial Development and Unemployment in Selected Countries of the European Union. Cambridge University Press.vol.25(2).307-319
- Gatti , D . ; Rault , C . ; Vaubourg , A .-G. (2012). Unemployment and finance: how do financial and labour market factors interact? . Oxford Economic Papers. 64 , 464–489 .
- Gujarati,D.Porter,D.(2009). Basic Econometrics, Fifith Edition, Mc Grow-Hill Irwin.
- Göçer, I. (2013). Relation Between Bank Loans And Unemployment In The European Countries. European Academic Research, 1(6), 981-995.
- Ilo, B. (2015). Capital Market And Unemployment In Nigeria. Acta Universitatis Danubius Economica , 11 (5),129-140.
- King , R .G . And Levine , R . (1993). Finance And Growth : Schumpeter Might Be Right . The Quarterly Journal Of Economics . 108(3).717-737 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Korkmaz , S . (2015) . Impact Of Bank Credits On Economic Growth And Inflation . Journal Of Applied Finance & Banking, Vol. 5 (1). 57-69.
- Kreishan, F. M. (2011). Economic Growth And Unemployment: An Empirical Analysis. Journal Of Social Sciences, 7(2), 228-231.
- Leitao , N . C . (2012) . Bank Credit And Economic Growth : A Dynamic Panel Data Analysis . The Economiic Researrch Guarrdiian . 2(2).256-267.
- Levine , R. (1997) And Zervos , S . (1998) . Financial Development And Stock Markets Banks And Economic Growth . The American Economic Review . 88(3).537 - 558 .
- Raifu, I. (20017). The Determinants Of Unemployment In Nigeria: What Are The Roles Of Trade Openness And Current Account Balance? . Department Of Economics, Faculty Of Economics University Of Ibadan, Ibadan, Oyo State, Nigeria , P 5-30.
- Ronald ,G. E. ; Robert. S.S . (2012) Modern Labor Economics Theory
- And Public Policy . Eleventh Edition.
- Shabbir, G., Anwar, S., Hussain, Z., & Imran, M. (2012). Contribution Of Financial Sector Development In Reducing

www.manaraa.com

Unemployment In Pakistan. International Journal Of Economics And Finance, 4(1), 260.

- Sipahutar, M. A. (2016). Effects Of Credit On Economic Growth, Unemployment And Poverty. Jurnal Ekonomi Pembangunan: Kajian Masalah Ekonomi Dan Pembangunan, 17(1), 37-49.
- Tang , T . C. (2003) . Bank Lending And Economic Growth In Malaysia: Revisited . Analisis . 10(1) . 69 - 87 .
- Todaro , M.P. And Smith , S.C. (2015) . Economic Development . (12th Edition) . Pearson.
- Trimurti, C. P., & Komalasari, Y. (2014). Determinants Of Unemployment: Empirical Evidences From 7 Province In Indonesia. Scintific Research Journal. 4(8), P5-9
- William, J , B & Alan, S, B . (2010). Economics Principles and Policy. Eleventh Edition . South- Western Cengage Learning.
- World Employment And Social Outlook 2017: Trends For Youth. International Labour organization (ILO)

www.manaraa.com

المواقع الالكترونية

البنك الدولي https://www.albankaldawli.org

صندوق النقد العربي https://www.amf.org.ae/ar

منظمة العمل الدولية https://www.ilo.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

Alsukhny, Nawal. "The Impact of Credit Facilities on Unemployment: Applied Study for Non- Oil Exporting Arab Countries for the Period (2000-2016) ". Master Thesis, Department of Economics, Yarmouk University, 2019.

Supervised by: Dr. Nooh Ali Alshyab.

The aim ofthis study is to investigatethe effect of credit facilities to the private sector on unemployment in the non-oil-exporting Arab countries. The study focuses on the period 2000-2017 and considers Jordan, Lebanon, Egypt, Tunisia, and Morocco.To tackle the research objective,the study first reviews the economic theory about the role of credit facilities in stimulating economic growth and reducing unemployment rates.It then describes the variables of the study.For the empirical part, the study relies on Panel Data Analysis technique using the OLS method. Preliminary diagnostic tests were carried out to ensure the choice of the appropriate estimation techniques and avoid spurious results. Overall, the results show the existence of a statistically significant inverse relationship between credit granted to the private sector and unemployment rates in the sampled countries. Furthermore, it provides evidence for a statistically significant inverse relationship between GDP growth and unemployment rate. Nevertheless, the estimated negative effect of credit facilities on unemployment remains small, in the sense that credit facilities granted to the private sector contribute little to

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

creating jobs and alleviating unemployment. The results of the study also stress that,for the sampled countries, the increase in the gross fixed capital formation is among the important factors contributing to the reduction of unemployment rates. On this basis, the study recommendspolicy makers in the considered countries to focus on increasing the volume of credit granted to the private sector and on decreasing interest rates.

Keywords: unemployment, credit facilities, panel data analysis, fixed effect model

www.manaraa.com

متغيرات الدراسة (1) الملحق رقم

Country	Year	Unemployment %	GDP growth%	Domestic credit %(GDP)	Growth GFCF % (GDP)
EGY	2000	8.98	6.37	51.95	-
EGY	2001	9.26	3.5353	54.93	-0.065
EGY	2002	10.01	2.3902	54.66	0.0052
EGY	2003	11.01	3.1935	53.9	-0.085
EGY	2004	10.3	4.0921	54.04	0.005
EGY	2005	11.2	4.4717	51.17	0.0927
EGY	2006	10.49	6.8438	49.29	0.0461
EGY	2007	8.8	7.0878	45.52	0.1131
EGY	2008	8.52	7.1563	42.8	0.0683
EGY	2009	9.09	4.6736	36.09	-0.151
EGY	2010	11.85	5.1472	33.07	0.0157
EGY	2011	11.85	1.7646	31.15	-0.13
EGY	2012	12.6	2.2262	27.39	-0.121
EGY	2013	13.15	2.1855	26.22	-0.116
EGY	2014	13.1	2.9159	25.61	-0.042
EGY	2015	13.05	4.372	26.32	0.0972
EGY	2016	12.41	4.3466	34.13	0.0597
EGY	2017	12.079	4.1812	28.52	0.0243
JOR	2000	13.7	4.2452	72.09	-
JOR	2001	14.7	5.2686	75.71	-0.08
JOR	2002	15.3	5.7845	72.74	-0.024
JOR	2003	14.5	4.1611	70.8	0.0884
JOR	2004	14.55	8.5673	74.7	0.2019
JOR	2005	14.8	8.1466	88.09	0.2357
JOR	2006	14	8.0933	91.77	-0.169
JOR	2007	13.1	8.1757	91.63	0.0798
JOR	2008	12.7	7.2324	80.88	0.0134
JOR	2009	12.9	5.4766	75.53	-0.097
JOR	2010	12.5	2.3114	73.16	-0.086
JOR	2011	12.9	2.5868	73.53	0.0661
JOR	2012	12.2	2.6512	72.9	0.0615
JOR	2013	12.6	2.8288	72.33	0.0472
JOR	2014	11.9	3.0963	70.22	-0.001
JOR	2015	13.07	2.3917	70.25	-0.141
JOR	2016	15.27	2.0037	75.11	-0.082
JOR	2017	14.92	1.97	-	0.0394
LBN	2000	8.42	1.3419	87.9	-
LBN	2001	8.21	3.8397	86.02	-0.012
LBN	2002	8.1	3.4231	82.57	-0.066
LBN	2003	8.03	3.2271	78.64	0.0201
LBN	2004	7.85	6.2938	78.18	0.1414
LBN	2005	8.13	2.7484	69.69	-0.017
LBN	2006	8.41	1.7014	71.73	-0.004
LBN	2007	8.98	749.3409	73.97	0.1166

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

LBN	2008	7.67	9.2488	75.99	0.1129
LBN	2009	6.36	10.054	71.89	0.0275
LBN	2010	6.38	8.0372	82.58	-0.104
LBN	2011	6.56	0.9177	89.65	0.0092
LBN	2012	6.55	2.7996	89.89	-0.034
LBN	2013	6.58	2.6527	94.14	0.0881
LBN	2014	6.61	1.9691	97.36	-0.133
LBN	2015	6.63	0.2433	100.6	-0.112
LBN	2016	6.58	1.7407	103.3	-0.019
LBN	2017	6.64	1.5291	105.5	-0.015
MAR	2000	13.58	1.9129	48.59	-
MAR	2001	12.46	7.32	42.6	-0.041
MAR	2002	11.59	3.1214	41.51	0.0183
MAR	2003	11.92	5.9612	40.58	-0.015
MAR	2004	10.83	4.797	40.69	0.0527
MAR	2005	11.01	3.2916	44.03	0.0438
MAR	2006	9.67	7.5746	46.49	0.024
MAR	2007	9.56	3.5316	55.55	0.1024
MAR	2008	9.57	5.9233	60.69	0.0703
MAR	2009	9.1	4.2438	63.3	-0.08
MAR	2010	9.06	3.8157	66.86	-0.032
MAR	2011	8.91	5.2457	70.45	0.0274
MAR	2012	8.99	3.01	71.64	0.035
MAR	2013	9.23	4.5354	68.21	-0.055
MAR	2014	9.7	2.6695	68.31	-0.031
MAR	2015	9.66	4.5364	63.82	-0.05
MAR	2016	9.4	1.126	63.99	0.0546
MAR	2017	9.332	4.0875	62.99	-0.05
TUN	2000	15.7	4.7099	59.99	-
TUN	2001	15.1	3.7962	61.51	0.0063
TUN	2002	15.3	1.3226	62.3	-0.022
TUN	2003	14.51	4.7024	60.75	-0.075
TUN	2004	14.24	6.2358	58.95	-0.034
TUN	2005	12.87	3.4865	58.29	-0.036
TUN	2006	12.51	5.2442	57.33	0.0587
TUN	2007	12.36	6.7096	57.85	0.0205
TUN	2008	12.44	4.2378	59.89	0.0254
TUN	2009	13.29	3.0434	62.25	0.0297

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

TUN	2010	13.05	3.5106	69.11	0.0104
TUN	2011	18.33	-1.917	76.49	-0.111
TUN	2012	17.63	3.9977	76.26	0.0291
TUN	2013	15.93	2.8755	76.96	-0.026
TUN	2014	15.06	2.9714	78.04	-0.072
TUN	2015	15.22	1.1536	79.35	-0.023
TUN	2016	15.51	1.1084	81.65	-0.028
TUN	2017	15.38	1.9551	86.24	-0.032

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com